جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة: سعيدة علواش

بعنوان:

أثر الإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي في الجزائر

(دراسة تحليلية للفترة : 2002- 2022)

أعضاء لجنة المناقشة

د. آمال شوتري	الرتبة	أستاذ	رئيسا
د. يعقوب بن زيان	الرتبة	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا
د. لحلو بوخاري	الرتبة	أستاذ	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، أهدي ثمرة جهدي هذا إلى والدي الكريمين، أطال الله في عمرهما، إلى زوجي الكريم وأبنائي الأعزاء، إلى من دعموني ولو بكلمة طيبة، أهدي لهم هذا العمل.

شكر وعرفان

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له دائما وأبدا، على نعمه، وعلى توفيقه في إتمام هذا البحث.

مصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **((من لا يشكر الناس لا يشكر الله))**، أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للمشرف على هذا البحث، الدكتور يعقوب بن زيان، لاهتمامه وحرصه، حيث إنه لم يبخل علي بتوجيهاته مدة إنجاز هذه المذكرة، كما أتوجه بالشكر إلى السادة المناقشين على ملاحظتهم، واهتمامهم بهذا العمل.

وفي الأخير أتقدم بالشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

الملخص:

هدفت هاته الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2002-2022، باستخدام المنهج الإحصائي التحليلي، لقياس الأمن الغذائي بشكل أفضل استعملت هاته الدراسة أربع مؤشرات (متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، متوسط إمدادات البروتين، نصيب الفرد من إمدادات الغذاء، حصة إمدادات الطاقة الغذائية)، من جهة أخرى، استخدمت الدراسة مجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الدخل المحلي الخام لقياس الإنفتاح التجاري.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفتاح التجاري له علاقة عكسية مع متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية و متوسط إمدادات البروتين وتأثير سلبي، وأظهرت الدراسة أيضا علاقة طردية بين الإنفتاح التجاري مع تقلب إمدادات الغذاء للفرد وحصة إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات، وتأثير إيجابي بينهما.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي، إنفتاح تجاري، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to analyse the impact of trade openness on food security in Algeria during the period 2002-2020, using the analytical statistical method. To better measure food security, this study used four indicators (average adequacy of food energy supply, average protein supply, per capita food supply, and share of food energy supply), on the other hand, the study used total exports and imports as a percentage of GDP to measure trade openness.

The study found that trade openness has an inverse relationship with average food energy supply adequacy and average protein supply (a negative effect). The study also showed a positive relationship between trade openness, food supply per capita, and food energy supply share (a positive effect).

Keywords : Food security; Trade openness; Algeria**.**

قـائمــة المحـتـويــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والإنفتاح التجاري	
تمهيد	06
المبحث الأول: أساسيات حول الأمن الغذائي	07
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأساسية	07
المطلب الثاني: الأمن الغذائي: أشكاله، مؤشراته، أبعاده	10
المبحث الثاني: ماهية الإنفتاح التجاري	15
المطلب الأول: مفهوم الإنفتاح التجاري	15
المطلب الثاني: أشكال ومؤشرات الإنفتاح التجاري	16
المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الأمن الغذائي الإنفتاح التجاري	21
المطلب الأول: علاقة الإنفتاح التجاري بأبعاد الأمن الغذائي	21
المطلب الثاني: الأثر الإيجابي والسلبي للإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي	23
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	25
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي	
تمهيد	33
المبحث الأول: حالة الأمن الغذائي في الجزائر	34

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر	34
المطلب الثاني: إتاحة الغذاء في الجزائر	36
المبحث الثاني: تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر	41
المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	41
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	42
المطلب الثالث: تطور مؤشر الإنفتاح التجاري في الجزائر	50
المبحث الثالث: العلاقة التحليلية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي	54
المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة	54
المطلب الثاني: الإحصاء الوصفي ومصفوفة الإرتباط للمتغيرات	56
المطلب الثالث: العلاقة التحليلية مابين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي	59
خلاصة الفصل	64
الخاتمة	65
قائمة المراجع	69
الملاحق	75

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات	**36**
02	عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية خلال الفترة 2000-2018	**37**
03	مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022 درجات الجزائر	**39**
04	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002- 2022	**51**
05	تطور معدل الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002-2022	**52**
06	شرح لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها	**56**
07	الاحصاء الوصفي للمتغيرات	**57**
08	مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات	**58**

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور قيمة الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2002-2021	34
02	تطور قيمة الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2002-2021	35
03	حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات	36
04	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية	38
05	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022	43
06	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022	44
07	نسبة تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022	45
08	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020	46
09	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020	47
10	التوزيع الجغرافي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020	48
11	التوزيع الجغرافي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020	49
12	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من 2002-2022	51
13	تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002- 2022	53
14	العلاقة مابين الإنفتاح التجاري و متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية	59
15	العلاقة بين الإنفتاح التجاري و متوسط إمدادات البروتين	60
16	علاقة الإنفتاح التجاري و تقلب إمدادات الغذاء للفرد	61
17	علاقة الإنفتاح التجاري بإمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات	62

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور قيمة الواردات الغذائية بالنسبة إلى إلى إجمالي واردات الجزائر خلال الفترة 2002- 2021	**75**
02	تطور قيمة الصادرات الغذائية ونسبتها الى اجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2002-2021	**76**
03	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2002- 2022	**77**
04	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من 2002- 2022	**78**
05	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020	**79**
06	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020	**80**
07	تقلب إمدادات الغذاء للفرد و إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات	**81**

مقدمة

تمهيد:

تعد مشكلة الأمن الغذائي من أبرز اهتمامات الباحثين والمفكرين، وهي تأخذ حيزا كبيرا من إنشغال الحكومات والدول والمنظمات، خاصة بعد جائحة كورونا من أجل إيجاد حلول لهذه المشكلة وتلبية المطالب والإحتياجات الغذائية المتصاعدة للشعوب عبر العالم، في ظل ارتفاع النمو الديمغرافي وتزايد تحديات تحقيق الأمن الغذائي عالميا، بسبب عوامل مختلفة، طبيعية وسياسية واقتصادية، ولفهم مشكلة الأمن الغذائي من المهم النظر لأبعاده، حيث إن توافر الغذاء الذي يركز ما إذا كان الغذاء موجودا فعليا بشكل مادي لا يفسر بالضرورة كيفية حصول الأسر على الغذاء، بما في ذلك على المستوى المادي والإجتماعي، علاوة على ذلك فإن إمكانية الوصول للغذاء تهمل كيفية استخدام الأسر للأغذية التي يمكنها الوصول إليها، وبالتالي يجب أن يكون النظام الغذائي بأكمله مستقرا ودائما لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

إن كثيرا من البلدان تستمر في استيراد الغذاء مع زيادة الطلب بما يتجاوز تغطية الإنتاج، وعلى هذا يظل الأمن الغذائي يشكل تهديدا، وفي ظل هذه الديناميكية ينبغي أن يكون الإنفتاح التجاري عاملا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي على الأقل في المدى القصير، حيث يسمح الإنفتاح التجاري بالإستيراد من الإقتصاديات التي لديها فائض في الإمدادات الغذائية إلى البلدان التي تعاني من العجز، وتعزز هذه الواردات أو الصادرات توافر الغذاء، وهو شرط ضروري للأمن الغذائي على المستوى الوطني، كما أنه عندما يكون البلد منفتحا يكون هناك تنوع وجودة في الغذاء.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت ولازال من مشكلة عدم القدرة على تحقيق أمنها الغذائي، ما جعلها تلجأ نحو الخارج من أجل سد حاجياتها الغذائية، التي ترتفع سنويا، وتوجهها نحو الإنفتاح التجاري الذي لم يكن كخيار بديل، بل كمعطى واقعي يوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للإستفادة من إيجابياته، وتفادي سلبياته.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ماهو تأثير الإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2002-2022؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الأمن الغذائي، وما هي أهم مؤشرات قياسه، وما واقعه في الجزائر ؟
- ماذا نعني بالإنفتاح التجاري، وما هي أهم مؤشرات قياسه، كيف تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر ؟
- ما طبيعة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- لما يكون البلد أكثر إنفتاحا يتحسن أمنه الغذائي.
- هناك علاقة طردية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر.
- هناك علاقة عكسية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر.

- يؤثر الإنفتاح التجاري تأثيرا إيجابيا على الأمن الغذائي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية البحث في الكشف عن دور الإنفتاح التجاري بالنسبة للأمن الغذائي في الجزائر، وهي أول دراسة خاصة بالجزائر، حيث تؤدي زيادة التجارة إلى توفر مجموعة أوسع من المنتجات الغذائية، مما يساهم في تحسين التغذية والصحة العامة، إضافة إلى ذلك فإن فهم كيفية أثر الإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي يساعد في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لضمان توافر الغذاء بشكل مستدام.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ومناقشة واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

- تسعى الدراسة إلى تحليل تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر.

- تهدف الدراسة إلى تقدير العلاقة مابين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر.

منهج الدراسة: اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للتعرف على التأصيل النظري للإنفتاح التجاري والأمن الغذائي، واعتمدت المنهج الإحصائي التحليلي في الجانب التطبيقي، حيث استخدمت مصفوفة الارتباط ومنحنيات الإسقاط مابين المتغير التابع والمستقل باستخدام برنامج STATA لاختبار علاقة الإنفتاح التجاري بالأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2002-2022.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تم اختيار الفترة الممتدة مابين: 2002 إلى غاية 2022.
- **الحدود المكانية:** تستهدف الدراسة بلد الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في فهم والإلمام بموضوع البحث.
- الأهمية الكبيرة التي يحتلها موضوع الغذاء في العالم، خاصة بعد أزمة كوفيد، والبحث في أهمية إنفتاح تجاري أوسع لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- حاجة مكتبة الكلية إلى هذا النوع من الدراسات المتعلقة بالإنفتاح التجاري والأمن الغذائي، نتيجة نقص المراجع فيه.

صعوبات الدراسة:

- جدة وحداثته وقلة المراجع المكتوبة باللغة العربية، حيث إن جل المراجع التي اطلعنا عليها أجنبية.
- عدم إتقان اللغة الأجنبية(الإنجليزية)، مما أدى إلى بذل جهد مضاعف.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول أساسيات حول الأمن الغذائي، أما المبحث الثاني ماهية الإنفتاح التجاري، والمبحث الثالث فالعلاقة النظرية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي، والمبحث الرابع يناقش الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى الدراسة التطبيقية لأثر الإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم حالة الأمن الغذائي في الجزائر، أما المبحث الثاني فتطور الإنفتاح التجاري في الجزائر، كما تم في المبحث الثالث تحديد نموذج الدراسة وتحليل العلاقة بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول :

الإطار النظري للأمن الغذائي والإنفتاح التجاري

تمهيد:

تختلف التوقعات حول مستقبل الأمن الغذائي في العالم في ظل الإنفتاح التجاري، بين متفائل ينادي بإيجابية الدور الذي سيلعبه التحرير في خفض أسعار الغذاء وتسهيل اللجوء إلى الأسواق، وتطوير الإستثمارات، وبالتالي تأمين الغذاء، وبين متخوف يتوقع أن مشكلة الغذاء في الدول النامية ستكون أكثر حدة في المستقبل، نظرا لكون هذه الدول تعتمد بنسبة كبيرة على الواردات الغذائية في تغطية احتياجاتها الغذائية.

ولدراسة جميع جوانب الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول:** أساسيات حول الأمن الغذائي.
- **المبحث الثاني :** ماهية الإنفتاح التجاري.
- **المبحث الثالث :** العلاقة النظرية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي.
- **المبحث الرابع :** الدراسات السابقة.

المبحث الأول: أساسيات حول الأمن الغذائي

يلعب الأمن الغذائي أهمية بالغة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، مما دفع العديد من الباحثين والدارسين للبحث في مفهوم الأمن الغذائي من حيث تعريفه وعلاقته بالمصطلحات المشابهة له وتحديد أشكاله، وكذلك مؤشراته وأبعاده التي يتحقق بوجودها.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم الأساسية

توجد عدة مفاهيم للأمن الغذائي حسب نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن، كما أنه يرتبط بعدة مفاهيم أخرى مشابهة له.

أولا: تعريف الأمن الغذائي:

1. تعريف منظمة الزراعة والأغذية الدولية " الفاو FAO": عرفت الفاو الأمن الغذائي على أنه يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والإجتماعية والأقتصادية للحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ، يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط[1].

2. تعريف المنظمة العربية للتنمية والزراعة : يقصد به أن تقوم أي دولة بانتاج القدر الكافي لها من الغذاء، معتمدة على مواردها ومقوماتها، وتدر دخلا بالعملة الصعبة التي تساعدها على المقايضة بسلع ومنتجات غذائية لا تملك ميزة إنتاجها[2].

3. تعريف البنك الدولي: عرفه أنه : حصول كل الناس في كل وقت على غذاء كاف وحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي: وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله، وبالتالي فان الأمن الغذائي هو الإفتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء[3].

4. تعريف القانون الجزائري للأمن الغذائي: عرفه المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون رقم 08 – 16: هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف، يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة[4]

---

[1] البنك الدولي، ماهو الأمن الغذائي، الموقع الإلكتروني الرسمي:
www.albankaldauli.org/ar/topicculture/brief/food-security-update/whetisfood-security

[2] بوقطف محمد حبيب، محرز الله كريم، تحقيق الأمن الغذائي وفق استمرارية نظام المستعمرات الفلاحية في التشريع الجزائري، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد11/2، ص: 118،122.

[3] أحمد جابة، الأمن الغذائي والتنمية – حالة الجزائر–، مجلة التواصل، جامعة عنابة، عدد 20، ديسمبر 2007، ص54.

[4] المادة 03 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 1 شعبان عام 1429 الموافق ل 3 أوت 2008، الذي يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية الجزائرية.

ومن خلال ما سبق، فإن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن العناصر التالية[1]:

– أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء معتمدة على الإنتاج المحلي وليس الواردات.

– إمكانية وصول الغذاء وإتاحته واستخدامه في أي وقت، من خلال القدرة على تأمينه على مستوى الأسواق و وسائل الإنتاج.

– أن تكون في متناول كل فئات السكان، من خلال مراعاة القدرة الشرائية و درجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف.

ثانيا: مصطلحات لها صلة بالأمن الغذائي:

هناك ارتباط بين الأمن الغذائي ومفاهيم أخرى متعلقة به،ومن هذه المفاهيم نذكر مايلي:

1. الإكتفاء الذاتي: عرف أنه : السياسة التي تتبعها دولة ما بهدف تحقيق اكتفائها بالإعتماد على مواردها الذاتية فقط[2]. ويعرف أيضا أنه : قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموعة السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا[3].

وبالتالي فهو أمن غذائي ذاتي ، ويعتبر الإكتفاء الذاتي من الضروريات في المجتمعات قديما، لكن حاليايصعب تحقيقه لعدة اعتبارات منها[4]:

– صعوبة إنتاج كل متطلبات البلد من الغذاء.

– يمكن تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المنتجات ولاكن بتكلفة باهظة.

– محدودية الموارد الزرعية في أي بلد تكون عائقا في تلبية جميع حاجاته الغذائية المتنوعة.– تغيرالأنماط الإستهلاكية أدى إلى التغيير في الطلب على منتجات لا يمكن إنتاجها محليا.

– إن الإختلاف القائم بين مفهومي الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي يتجلى في أن هذا الأخير(أي الإكتفاء الذاتي) يسعى إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي على عملية الإستيراد، فهو أمن غذائي مطلق، بينما يسعى الأمن الغذائي إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم للسكان، عن طريق الإنتاج الوطني أو الإستيراد.

---

[1] محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، الإسكندرية، 2008، ص: 70

[2] مصطفى عطية جمعة، الإسلام والتنمية المستدامة، ط1، شمس للنشر والإعلام، مصر، 2017، ص 208.

[3] المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، الأمن الغذائي العربي، مجلد 5، عدد 1، القاهرة، 1997، ص 219.

[4] لرقم جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2006، ص09.

درجة الإكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي / الإستهلاك الكلي)* 100.

2. الفجوة الغذائية :إن الفجوة الغذائية عبارة عن التغيير الكمي لمشكلة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات المحلية في توفير الأزمة لتغطية النقص في الإحتياجات الغذائية، وعادة يتسم سدادها عن طريق الإستيراد، وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين الفجوة الغذائية والفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية، للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، ولذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي من المشكلة[1].

ويتم قياس الفجوة الغذائية في إقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والإستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية اختياجات السكان منها[2].

الفجوة الغذائية = الإستهلاك الغذائي – الإنتاج الغذائي المحلي

حيث إن الفجوة الغذائية تتأثر بعاملين[3]:

– زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، وتؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح.

– زيادة ترشيد الإحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، فتؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية.

3. التبعية الغذائية : هي عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الإستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الإستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعات[4].

4. أمان الغذاء: وفق منظمة الصحة العالمية: هو جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء، واللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للإستهلاك البشري[5].

---

[1] كمال حويشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ص 214.

[2] خيرية عبد الفتاح عبد العزيز، علاقة نسب الصرف بنسب الإكتفاء الذاتي، أطروحة دكتوراة، جامعة الزقازيق، مصر، ص12.

[3] عبد القادر رزيق، المحامدي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 216.

[4] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،ص 110.

[5] عبد الغفور ابراهيم أحمد، الأمن الغذائي، مفهومه، قياسه، متطلباته، عمان، دار آمنة للنشر ، 2014، ص13.

ويتعلق أمان الغذاء بمرحلة الإنتاج الزراعي حتى لحظة الإستهلاك، ولهذا هو تحول جذري في علم التسويق في مجال السلع الغذائية، حيث كان الإهتمام في المراحل الأولى منصبا فقط على توفير السلع الغذائية، أي منصبا على الكم فقط، لأن الطلب يفوق العرض، والمرحلة الثانية بدأ الإهتمام بالجودة والنوعية والموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهذا ما يعرف بأمان الغذاء.

المطلب الثاني: الأمن الغذائي : أشكاله، أبعاده، مؤشراته

سنطرق إلى أشكال ومؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي.

أولا: أشكال الأمن الغذائي:

ينقسم الأمن الغذائي إلى مجموعة من الأنواع، نذكر منها مايلي:

1. الأمن الغذائي المطلق (الإكتفاء الذاتي): ومعناه إنتاج الغذاء داخل دولة ما أو مجموعة من الدول المتضادة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي لها، أي أن الدولة تسد حاجياتها من الإنتاج المحلي فقط دون اللجوء إلى الإستيراد، لا وبل تنتج ما يفيض عن حاجياتها، حيث يتم تصدير الفائض إلى الخارج، وهذه الدولة تكون صادراتها تفوق وارداتها، وهذا المستوى مرادف لمفهوم الإكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف بالأمن الغذائي التام[1].

2.الأمن الغذائي النسبي: ويعني قدرة دولة ما على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الإحتياجات بانتظام، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الإحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير الموارد اللازمة لتلبية هذه الإحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع الدول الأخرى[2].

3.الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري: ومعنى ذلك أن الدولة تملك جزءا صغيرا جدا من مكون المادة وتستورد أكثر مما تملك، أي أن معظم المواد المكونة مستوردة، وهذا يعني أن تظهر ما تملك فقط ولا تظهر ما تستورد، وبالتالي فهو لا يعبر عن الواقع الصحيح، وهذا ما نعني بالأمن الغذائي الظاهري، فإذا كان بلد ما يغطي إنتاجه المحلي من مادة بنسبة 90% مثلا من احتياجاته من المادة، بينما يستورد معظم المدخلات، فإن هذا الرقم مضلل، ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهريا[3].

---

[1] فراس عباس البياني، الأمن البشري والزيف، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011، ص 84.

[2] صعاينة نورهان، عزاري فاطمة الزهراء، التجارة العالمية والأمن الغذائي، الروابط والتأثيرات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، ص 30.

[3] فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، 200-2012، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، 2013، ص 68.

4. الأمن الغذائي المستدام: هو توفير الغذاء السليم والآمن والصحي للأجيال الحالية دون رهن حق الأجيال المستقبلية في الحصول نفس المستوى أو أحسن من الغذاء، أي أنه عبارة عن ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين دوما[1].

ثانيا : مؤشرات الأمن الغذائي:

لمعرفة الأمن الغذائي لأي دولة لا بد من وجود مؤشرات تعبر عنه، ويوجد عدة مؤشرات للأمن الغذائي، ومن بين تلك المؤشرات المعتمدة نذكر:

1. الناتج المحلي الإجمالي: تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، وتتعدد الطرق المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، منها : طريقة الدخل والإنفاق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة، وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية والمنتجة في دولة ما خلال سنة[2].

2. الناتج المحلي الزراعي: ويعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي، فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فإن انخفاضه مع زيادة حجم الإستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا[3].

3. مؤشر الإكتفاء الذاتي من مجموع السلع الغذائية: هو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الإستهلاك المتاح منه، وتظهر أزمة الغذاء(الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الإستهلاك، أي هناك عجز في تغطية الحاجات الإستهلاكية، وكلما ارتفع حجم الإستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلي منه أدى بالدولة إلى استيراد السلع الغذائية لتلبية حاجات المجتمع الغذائية،أو طلب المعونات الغذائية إن لزم الأمر[4].

---

[1] أمينة بن خزناجي، يوسف بركان، دور التكامل الإقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20012-2013، ص7.

[2] نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، جامعة قسنطينة 2 وجامعة باتنة، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 10، عدد 1، السنة 2023، 176.

[3] المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص237.

[4] كينه عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020-2021، ص26.

4. مؤشر الواردات الغذائية:هو عبارة عن الفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية المخصصة لاستيراد الغذاء، ويقيس فجوة الأمن الغذائي الفعلية بحسب الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء عن طريق الحصول أولا على نسبة الواردات الغذائية، إلى مجموع الواردات المتطورة وغير المتطورة، والتي تضرب في حصيلة الصادرات المتطورة وغير المتطورة كل عام، فعندما يكون المؤشر موجبا فذا يدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية، لأن المواد المالية الذاتية لم تغط النقص في تمويل الواردات الغذائية، وبالعكس، حيث إن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء تكفي لتمويل الواردات الغذائية، وبالتالي لا يوجد مشكلة أمن غذائي.

ويقوم هذا المؤشر بحساب وتحديد قدرة البلد على تمويل فاتورة الواردات الغذائية، ويتضمن هذا المؤشر في جانب الأمن الغذائي طريقة تمويل العجز في الغذاء أو الفجوة الغذائية الفعلية[1].

5. متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية: يعبر مؤشر متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية من متوسط متطلبات الطاقة التغذوية، ويمكن معايرة متوسط إمدادات السعرات الحرارية للإنفاق الغذائي باستخدام متوسط متطلبات الطاقة التغذوية المقدرة للسكان المعنيين، للحصول على مؤشر كفاية الإمدادات التغذوية من حيث السعرات الحرارية [2].

ويتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغداء = الإستهلاك الكلي من الغذاء / عدد السكان

6. مؤشر الأمن الغذائي العالمي : بعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات من حيث التصنيف العالمي للدول،ويقيس الأمن الغذائي في معظم دول العالم، ونشر لأول مرة عام 2012، ويتولى وحدة الإستخبارات في مجلة (الإقتصاديون البريطانية) إدارته وتجديده.

تؤخذ المؤشرات التالية بعين الاعتبار عند تصنيف الدول مايلي[3]:

مؤشر التغدية، قدرة الإستيعاب العمراني، نسبة استهلاك الأكل من المصروفات المنزلية، خسارة الأكل، جودة البروتين، التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية، تنوع النظام الغذائي، البينة الأساسية للزراعة، درجة تقلب الإنتاج الزراعي، نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد (حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي)، وجود برامج شبكة سلامة الغذاء، وصول المزارعين إلى التمويل ، الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي...

[1] لرقم جميلة، مرجع سابق، ص 90.

[2] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية للأمم المتحدة، بيروت، 2020، ص47.

[3] Food Securit Yindesc.eiu.com

ثالثا : أبعاد الأمن الغذائي:

سنتعرض في هذا الفرع للأبعاد الرئيسية لمفهوم الأمن الغذائي، وبيان ذلك على النحو التالي:

1. إتاحة الغذاء: يركز هذا البعد على جانب العرض، ويقاس بقدرة المجتمع(الدولة) على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانه، سواء من إنتاجه المحلي أو من الأسواق الخارجية[1].

2. إمكانات الحصول على الغذاء: يركز هذا البعد على جانب الطلب، ويقاس بقدرة كافة الأفراد في المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء، وفق إمكاناتهم المادية وأسعار السلع الغذائية، وفقا لما يتبع من السياسات الإقتصادية والإجتماعية ذات العلاقة [2].

3. الإستخدام: أي الإستفادة من الغذاء من خلال النظام الغذائي الكافي والمياه النظيفة والصرف الصحي والصحة، والحرص على الوصول إلى حالة من العافية والتغذوية، حيث يتم تلبية جميع الإحتياجات الفيسيولوجية[3].

4. الإستقرار: لتحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون لدى السكان أو الأسرة أو الفرد إمكانية الوصول إلى الغذاء الكافي في جميع الأوقات، ويجب أن لا يخاطروا بفقدان الوصول نتيجة لصدمات مفاجئة، مثل: الأزمات الإقتصادية أو المناخية أو الأحداث الدورية كمواسم الزراعة، وبالتالي فإن الإستقرار مطلوب في كل من التوافر والوصول، ويحدث انعدام الأمن الغذائي عندما تؤثر الصدمات المفاجئة على الدول، كحالات الجفاف أو ارتفاع نسبة البطالة أو الحروب، ومع طول مدة الأزمة يتحول انعدام الأمن الغذائي إلى حالة مزمنة.[4]

5. صفة الفاعل: ويعني أفراد أو مجموعات يتمتعون بقدرة التصرف بشكل مستقل لاختيار ما يأكلونه، والأغذية التي ينتجونها وكيفية إنتاجها وتجهيزها وتوزيعها، وتتطلب حماية صفة الفاعل نظما اجتماعية وسياسية تنهض بهياكل الحكومة التي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع[5].

---

[1] محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2017/2016، ص560.

[2] محمد خضر، إدارة المنتج والعلاقة التجارية، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، 2020، ص 1.

[3] محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية المستدامة، مرجع سابق، ص56.

[4] يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2018، ص18.

[5] فريق الخبراء رفيع المستوى، الأمن الغذائي والتغذية، سردية عالمية 2030، 2021، ص10.

6. الإستدامة: ويشمل ممارسة خاصة بالنظم الغذائية، والتي تساهم في إعادة تجديد النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، مع مراعاة ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية، والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الغذائية للأجيال المستقبلية[1].

[1] فريق الخبراء، الأمن الغذائي والتغذية، مرجع سابق، ص10.

المبحث الثاني: ماهية الإنفتاح التجاري

اهتمت العديد من الدراسات بظاهرة الإنفتاح التجاري، بحيث يعتبر الهدف الذي تسعى إليها مختلف الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، والجزائر كباقي الدول أدركت مدى أهمية سياسة الإنفتاح التجاري ومدى انعكاس هذه السياسة بصورة إيجابية على اقتصادياتها، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مايلي:

المطلب الأول: مفهوم الإنفتاح التجاري

للإنفتاح التجاري عدة تعاريف مختلفة نظرا لاختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين الإقتصاديين الذين قاموا بتعريفه، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف مع تبيان أهمية الإنفتاح التجاري.

أولا : تعريف الإنفتاح التجاري:

1. تعريف صندوق النقد الدولي: إن تحرير التجارة هو تحرير القطاع التجاري، أما تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والحواجز المتمثلة في الرسوم الجمركية، القيود الكمية والإدارية والفنية.[1]

2. تعريف المعهد العربي للتخطيط: هي تلك السياسة التي تؤدي للتخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير واتباع سياسة حيادية بين التصدير والإستيراد، وتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحول القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الاجراءات فيما يتعلق بسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التظيمية، والسياسات التجارية اتجاه الشركات التجارية.[2]

3. يرى bhgwati, krueger أن الانفتاح التجاري عبارة عن مشروع متمثل في السياسة التي تقلل من درجة التحيز نحو التصدير، والتخفيض في علاوات تراخيص الاستيراد التي تعتبر خطوة أساسية في إصلاحات التحرير، من غير وجود ضرورة أو تخفيض للتعريفات الجمركية عن الواردات، وبالتالي تشجيع استراتيجية الانفتاح عن طريق إحلال الواردات[3].

---

[1] حداد بساطي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020 ص05.

[2] مراد تهتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2013، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، عدد2، 2016، ص240.

[3] عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص44.

ثانيا: أهمية الإنفتاح التجاري:

تحتل سياسة الإنفتاح التجاري أهمية كبيرة ضمن استراتيجية السياسة الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتتمثل هذه الأهمية في مايلي[1]:

1. توفير التجارة على نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية، فن التنشيط وإنشاء المشاريع.

2. تعد التجارة الدولية وسيلة لنقل رؤوس الاموال بين الدول خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

3. تعتبر التجارة الدولية الحرة أفضل سياسة لمقاومة الإحتكار وأفضل وسيلة تضمن وجود درجة سليمة من المنافسة الحرة.

4. توفر التجارة الوسائل المادية (الآلات والأجهزة، المواد الخام والمواد الشبه النهائية).

المطلب الثاني: أشكال ومؤشرات الإنفتاح التجاري

سنتطرق في هذا المطلب إلى أشكال ومؤشرات الإنفتاح التجاري

أولا: أشكال الإنفتاح التجاري

تقوم الدول بتحرير تجارتها من خلال عدة أشكال، فبالإضافة إلى التحرير التجاري من حيث السلع والخدمات، سواء بالتصدير والإستيراد هناك أشكال أخرى[2]:

1. التحرير التجاري التام: أي دخول وخروج السلع والخدمات، حرية انتقال عوامل الإنتاج ، التدفق التام للاستثمارات الأجنبية.

2. التحرير التجاري الجزئي: يتم تخفيض القيود ولا يتم إزالتها، أو اتباع استراتيجية الانفتاح إما بإحلال الواردات أو تشجيع الصادرات، يكون هذا النوع في الاتفاقيات مابين الدولة وشريكها.

3. الانفتاح التجاري متعدد الاطراف: يتضمن هذا الشكل التحرير التجاري في إطار المنظمات الدولية، التي تعمل على الحد من عراقيل التجارة الدولية والسير الجيد للمبادلات في ظل التجارة الحرة، وفي هذا الشكل يمكن ان تكون بعض الدول منفتحة على بعض الاخر بالقوة كونها منظمة وخاضعة لمبادئ، فهي بذلك مجبرة على

[1] زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع ، وهران، ط1، 2006، ص30-31.

[2] سداوي نورة، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لفترة 1980-2014، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران2، 2019/2018، ص160.

تحرير التبادلات لتجارتها الخارجية مع الدول الأعضاء في المنظمة، في المقابل تقوم الدول الاخرى بفتح تجارتها على أساس المعاملة بالمثل إذا ارتأينا إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

4. التحرير التجاري ذو الأفضلية من الدرجة الاولى والأفضلية من الدرجة الثانية[1].

الانفتاح ذو الأفضلية من الدرجة الأولى **(Firs best)** ، أي عوامل وعوائد الانتاج تترك بحرية تامة مع تحقيق مكاسب لجميع الدول المنفتحة على الأسواق الدولية.

أما الدرجة الثانية والتي تمثل الحالة الثانية من الافضلية **(second best)** الذي يكون بعدم إزالة القيود الجمركية، ولاكن بتخفيض نسبتها أو ممارسة القيودغير التعريفية.

ثانيا : أهم المؤشرات الإنفتاح التجاري

تسمح المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة، وتجاريا بصفة خاصة على بعضها بعضا، كما تستخدم من من أجل ترتيب الدول وتصنيفها حسب درجة انفتاحهم.

1. مؤشرات الإنفتاح التجاري المطلق:

أ. مؤشر درجة الانفتاح الإقتصادي: يبين الاهمبة النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردلت الوطنية منسوبا الى الناتج الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، والذي يعبر عنه رياضيا بما يلي[2]:

$$OPEN = \frac{\sum(X+M)}{PIB} \text{x} 100$$

حيث**X** تمثل الصادرات، **M** تمثل الواردات، **PiB** تمثل الناتج الإجمالي الخام.

ب. مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية: يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة، أو عدد من السلع، فإذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدول أكثر من 60% فإن هذا الاقتصاد في وضع لا يسمح له بالمقاومة ضد أي إجراءات تقوم بها الدولة المسنوردة، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة، ولقياس هذا المؤشر نستعمل معامل جيني – هيرشمان بالشكل التالي[3]:

$$CC = \left[\sum_{i=1}^{i=n}\left(xit/_{xt}\right)\right]^2$$

---

[1] Daniel Rouget F,(2006-2009) Les politiques commerciaes,CP de SES, p5.

[2] حداد بسطالي، وعبد القادر نويبات، أثر الإنفتاح التجاري على نمو الإقتصادي في الجزائر، للفترة 1990-2018، دراسة قياسية، مجلة دراسات العدد االاقتصادي، العدد1، 2020، ص60.

[3] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاته، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 59.

حيث **CC** مؤشر التركيز السلعي للصادرات، **XIT** صادرات الدولة من السلع **I** خلال الفترة **T**، **XT** مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة **T**.

ت: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية: ويقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أوعدد من الدول وارتفاع درجة المؤشر يجعل الدولة عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها.

يقاس هذا المؤشر بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال متغير البلد مكان متغير السلعة، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[1]:

$$CGM = \sum_{i}^{n} \left(\frac{xit}{xt}\right)^2$$

حيث إن :

CGM : مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

Xit : الصادرات الوطنية للدولة **i** خلال السنة **t**

Xt : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة **t**

ج: مؤشر التبادل التجاري: هو عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، لكن من الناحية العملية فإن سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة أخرى، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها، ونظرا لتعدد السلع المستوردة والمصدرة كذلك تعدد أسعارها وكمياتها يتطلب الأمر استحدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لقياس معدل التبادل ، وأهمها[2]:

– معدل التبادل الصافي : يعدل هذا المعدل من أبسط المعدلات وأكثرها انتشارا، ويتلخص في المقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية لأسعار الواردات على النحو التالي:

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الصادرات لأسعار القياسي الرقم}}{\text{الواردات لأسعار القياسي الرقم}} \times 100$$

حيث أنه عندما ينخفض عن 100 يعبر عن اتجاه في غير مصلحة الدولة، في حين أن زيادته عن مائة يعبر عن اتجاهه في مصلحتها.

– معدل التبادل الإجمالي: يقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات مضروب في 100 .

[1] خالد محمد السواعي، نفس المرجع السابق، ص 61.

[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص141.

$$\text{معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الصادرات لحجم القياسي الرقم}}{\text{الواردات لحجم القياسي الرقم}} \times 100$$

ويستخدم المعدل إذا كان الهدف هو إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة، سواء كان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية ، أو عن طريق الإقتراض من العالم الخارجي.

– معدل تبادل الدخل: هو عبارة عن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسي لحجم الصادرات، وبمعنى آخر هو عبارة عن نسبة بين قيمة الصادرات وسعر الواردات، أي أن :

$$\text{معدل تبادل الدخل} = \frac{\text{الصادرات لحجم القياسي الرقم } \mathbf{X} \text{ الصادرات لأسعار القياسي الرقم}}{\text{الواردات لأسعار القياسي الرقم}} \times 100$$

يعتبر هذا المعدل هاما وضروريا إذا كان المطلوب دراسة أثر التجارة الدولية على الرفاهية الإقتصادية.

2. مؤشرات الإنفتاح التجاري النسبي:

تأسس هذا النوع من المؤشرات كتقييم للإنفتاح التجاري من خلال معيار يتم تشكيله ومشاهدته لبلد ما كمرجع.

أ. مؤشرات التشوه: يعتمد هذا التحليل في هذه الحالة على كون أي زيادة في التعريفة الجمركية ، تؤدي إلى تشوه في منحنى الطلب والعرض الكليين، وفي المقابل أي انخفاض في المستوى يقلل من حدة التشوهات التجارية، ويرفع من حجم المبادلات الدولية[1].

– مؤشر NEARYETANDERSON: وهو الأكثر أهمية بحيث يعرف مؤشر القيود الجارية بأنه: المكمش الموحد الذي عندما يتم تطبيقه على أسعار سلع التبادل المحسوبة بدون تشوه، ويعطي نفس الحجم من التجارة في حالة وجود تشوهات.

– مؤشر تشوه الأسعار النسبي: وهو مؤشر بسيط يعتمد على الأسعار النسبية لمختلف البلدان، حيث يحدد التشوهات من خلال الفرق بين السعر العالمي، ويؤخذ مؤشر أسعار الإستهلاك لبلد المرجع محولا بالعملة المحلية لسعر الصرف وأسعار الداخلية.

ب. تقدير الإنفتاح بطريقة البواقي: وقد تم اقتراح مراقبة تدفقات التجارة الدولية عن طريق متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، وهو الفرق بين الحجم المشاهد والمتوقع بالإستعانة بنموذج مرجعي، فإذا كانت

[1] درايدي وداد، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإتصادي، دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990–2018، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، 2020/2019، ص31

التجارة المشهادة أكبر من المتوقعة فهذا يعني أن البلد منفتح، والعكس صحيح، وهذا المؤشر يطرح مشكل الباقي غير عشوائي، أي هناك مجموعة من المتغيرات غير هيكلية.[1]

[1] إسماعيل دحماني، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015، ص96.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الانفتاح التجاري والأمن الغذائي

أصبح انعدام الأمن الغذائي يمثل تهديدا أكثر خطورة من السنوات السابقة، مع ارتفاع قياسي ملحوظ اعتبارا من 2020 فصاعدا، خاصة في البلدان النامية، وقد يعود هذا الرقم القياسي إلى تدابير الاستجابة ولا سيما إغلاق الحدود بسبب جائحة كوفيد 19، وهذا يعني أن الإنفتاح التجاري يلعب دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي في العالم، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى العلاقة التي تربط الانفتاح التجاري بالأمن الغذائي.

المطلب الأول: علاقة الإنفتاح التجاري بأبعاد الأمن الغذائي

أولا: الانفتاح التجاري وبعد الوفرة

فيما يتعلق بضمان توفر الأغذية على المستوى الوطني، يمكن أن تعمل السوق العالمية كمصدر أساسي لإمدادات الأغذية، خاصة بالنسبة للبلدان التي يعيق الإنتاج الغذاء المحلي فيها عوامل زراعية ومناخية وغيرها[1]، ويسمح الانفتاح التجاري بالوصول إلى أسواق أكبر، ويفتح المجال أمام فرص التخصص في الإنتاج، وكذلك تحقيق مكاسب الكفاءة الديناميكية، مثل: نقل التكنولوجيا وتسريبات المعرفة، وبالتالي تعزيز إمكانات توليد إيرادات الصادرات[2].

إن القرار الإقتصادي باستيراد سلعة ما بشكل عام يعني أنه يمكن الحصول عليها من الخارج أرخس مما يمكن إنتاجه محليا .

وأما بالنسبة للبلدان التي تشهد تشوهات كبيرة في الإنتاج والتجارة، فإن تحرير السوق يقلل من تشوهات الأسعار ويؤدي إلى تحسين الحوافز للمشاركين في السوق، ومن ثم يمكن أن تؤدي التجارة إلى زيادة إجمالي السلع، فعلى سبيل المثال: الغذاء المتاح للسكان الوطنيين وتوفير مجموعة أكبر من السلع [3]، وعلاة على ذلك يمكن استخدام عائدات الصادرات للإستيراد بمدخلات الإنتاج، مثل: الآلات، الإسمنت والمبيدات.

---

[1] Wacziarg, R., Welch, K., 2008. Trade liberalization and growth: new evidence. World Bank Econ. Rev. 22 (2), 187–231.

[2] Runge, C., Senauer, B., Pardey, P.G., Rosegrant, M.W., 2003. Ending Hunger in Our Lifetime: Food Security and Globalization. DC, International Food Policy Research Institute, Washington.

[3] FAO, 2000. Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual. FAO, Rome.

ثانيا: الإنفتاح التجاري وبعد الإستقرار:

يمكن أن تعمل التجارة على معالجة حالات زيادة الطلب أو زيادة العرض في الأسواق المحلية، وبالتالي تحقيق استقرار امدادات الأغذية الوطنية، والحد من تقلبات الأسعار، وبالتالي قد يؤدي نظام التجارة الأكثر انفتاحا إلى تقليل تباين العرض للأغذية الأساسية، حيث تملك البلدان خيارات أكثر لتعزيز توافر الغذاء مقارنة بسياسة الإكتفاء الذاتي، كما أنه يعفي البلدان من جزء من عبء التدخلات المكلفة في حيازة المخزون [1].

يمكن أن تساعد الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية وتوافر العملات الأجنبية من زيادة عائدات الصادرات إلى جانب سياسة التجارة المفتوحة على استقرار الأغذية المحلية والسماح للإنتاج العالمي أن يحدث في تلك المناطق الأكثر ملائمة لها.

ومن ناحية أخرى قد تكون إحدى المشكلات الناتجة عن هذه العملية هي الإعتماد على صادرات عدد قليل من السلع الزراعية للحصول على نصيب كبير من عائدات الصادرات، وقد يؤدي الإعتماد الكبير على عدد قليل من سلع التصدير إلى جعل البلدان التي تعتبر فيها عائدات الصادرات ضرورية لضمان واردات المواد الغذائية الأساسية عرضة لتغيرات ظروف السوق، مثل تقلبات الأسعار الدولية[2].

ثالثا: الإنفتاح التجاري وبعد الوصول:

تؤثر التجارة الدولية على بعد الوصول من الأمن الغذائي من خلال تأثيرها على الأسعار وتوافر عوامل الإنتاج والنمو الإقتصادي ودخل الأسرة والعمالة، وعلى سبيل المثال : قد يبيع العديد من المزارعين بعض الفوائض الإنتاجية لديهم في الأسواق المحلية أو الخارجية للحصول على منتجات غذائية أخرى، وستتأثر كمية الغذاء التي يمكنهم الحصول عليها بالسياسة التجارية التي تؤثر على أسعار الغذاء بالنسبة لما تستطيع الأسر مقايضته، وكذلك الوصول إلى أسواق التصدير، بالإضافة قد يستفيد المنتجون بشكل غير مباشر من زيادة الطلب على سلعهم من قبل المستفيدين من تحرير التجارة[3].

---

[1] FAO, 2000. Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual. FAO, Rome.

[2] FAO, 2003. The State of Food Insecurity in the World 2003. FAO, Rome.

[3] Winters, A., McCulloch, N., McKay, A., 2004. Trade liberalisation and poverty: the evidence so far. J. Econ. Lit. XLII, 72–115.

المطلب الثاني: الأثر الايجابي والسلبي للانفتاح التجاري على الأمن الغذائي

شهد تأثير الإنفتاح التجاري في تحقيق الأمن الغذائي اختلافا، فهناك من ينظر بنظرة تفائلية ويرى بأن التأثير إيجابي، وهناك من يرى أن الإنفتاح التجاري يهدد الأمن الغذائي[1].

أولا : الأثر الإيجابي للإنفتاح التجاري في الأمن الغذائي:

– يسمح الإنفتاح التجاري للمستهلكين الوصول إلى أسواق جديدة وإلى منتجات عالية الجودة وبتكاليف أقل[2] ، أي: تعزيز التنوع الغذائي وجودته في الإقتصاد المفتوح.

– يلعب الإنفتاح التجاري دورا مهما في ضمان تعزيز الأمن الغذائي حيث يسمح للإنتاج العالمي أن يحدث في المناطق الأكثر ملائمة، وتمكن الغذاء من التدفق من البلدان التي لديها إمدادات وفيرة من الأغذية إلى البلدان التي تعاني من نقص الإمدادات، وبهذا يساهم الإنفتاح في زيادة إجمالي كمية الأغذية المتاحة إلى السكان الوطنيين، وتوفير مجموعة أكبر من الأغذية.

– يعتبر الإنفتاح عامل مهم في نقل التكنولوجيا الزراعية في الإقتصاد، حيث يؤدي هذا النقل إلى تحسين الإنتاجية الزراعية،[3] وبناء على ذلك من خلال تحسين الإنتاجية من المرجح أن يتحسن الدخل، كما يسمح تأثير الدخل أيضا بوصول أفضل إلى منتجات أخرى، كما أنه يمكن أن يكون للإنتاجية تأثير تنازلي على أسعار المنتجات وبالتالي على الأمن الغذائي.

– يؤثر انفتاح الدولة على إمكانية تلقي المساعدات الغذائية بشكل إيجابي، على سبيل المثال: توجيه المساعدات الخارجية، فقد تتأثر باعتبارات سياسية واستراتيجية، ويجدون أن بعض الجهات المانحة ولا سيما دول الشمال الأوروبي تخصص المزيد من المساعدات للبلدان الأكثر انفتاحا والتي لديها مؤسسات أفضل.

---

[1] Gnedeka, K. T., & Wonyra, K. O. (2023). New evidence in the relationship between trade openness and food security in Sub-Saharan Africa. Agriculture & Food Security, 12(1), 31.

[2] Kendall HW, Pimentel D. Constraints on the expansion of the global food supply. Ambio. 1994;23(3):198–205.

[3] Zhang X, Xu N, Zhao D, Liu C. The effect of trade openness on the relationship between agricultural technology inputs and carbon emissions: evidence from a panel threshold model. Environ Sci Pollut Res.2021;28(8):9991–10004.

ثانيا: الأثر السلبي للإنفتاح التجاري في الأمن الغذائي:

- يمكن للإنفتاح التجاري أن يعيق التنويع، ويؤدي إلى تنمية غير مستدامة.[1]

- يزيد الإنفتاح التجاري من ضعف البلدان بسبب اعتمادها على التجارة الدولية، في حين يضعف وضع المنتجين الزراعيين في بعض البلدان النامية[2].

- يعيد الإنفتاح التجاري تشكيل سياسة الإمدادات الغذائية العالمية من خلال شركات متعددة الجنسيات مع حرمان الدول من مواردها[3].

- يمكن أن يكون للإنفتاح التجاري آثار اقتصادية، فعلى سبيل المثال: يمكن أن يكون للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية آثار عميقة على البيئة والتغذية وصحة السكان[4].

- يعرض الإنفتاح التجاري الدول إلى الصدمات الخارجية، ولهذا السبب لا ينبغي النظر للإنفتاح كبديل للتدابير الزراعية لمعالجة انعدام الأمن على المسنويين الوطني والإقليمي.

[1] Guerrieri P, Caffarelli FV. Trade openness and international fragmentation of production in the European Union: the new divide? Rev IntEcon. 2012;20(3):535–51.

[2] Aghion P, Howitt P. (1990). A model of growth through creative destruction. National Bureau of Economic Research Cambridge.

[3] Grossman GM, Helpman E. (1993). Innovation and growth in the global economy. MIT press.

[4] Ethier WJ. National and international returns to scale in the modern theory of international trade. Am Econ Rev. 1982;72(3):389–405.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع تأثير الإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية والمقالات العلمية باللغة العربية

بعد بحث واجتهاد– في حدود ما اطلعت عليه– عن الدراسات السابقة باللغة العربية حول الموضوع محل الدراسة، لم نجد من تطرق إليه باللغة العربية، لجدة الموضوع وحداثته، وعليه فسنذكر المقالات العلمية باللغة الأجنبية فقط، لكونها هي التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة.

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة الأجنبية

أولا: Stephen Davies, Safdar Muhammad,Elhab Fathelrahman

بعنوان: Liberalizing Food Trade and Enhancing Food Security – Partial Equilibrium Model Simulation for Selected Countries –.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس آثار تجارة المواد الغذائية على الرفاهية في كل من الهند ومصر وباكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة باستخدام نموذج التوازن الجزئي–حل التجارة العالمية المتكاملة–.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– إلغاء الرسوم الجمركية سيؤدي إلى آثار واسعة النطاق على رفاهية السلع الغذائية داخل هذه البلدان، وعلاوة على ذلك فإن تخفيضات السلع الغذائية ذات الصلة المباشرة بتوفر الطاقة والبروتين الغذائي سيكون لها تأثير مباشر أكبر على الفقراء.

– قد يؤدي خفض أعلى للرسوم الجمركية على هذه السلع زيادة الدخل الحقيقي لأكثر من 350 مليون شخص بنسبة 7.5% أو أكثر، وقد يؤدي إلى تحول في الإستهلاك نحو أنظمة أكثر تنوعا وصحة غذائية.

ثانيا: Smith,VH,Glauber,JW

بعنوان:Trade,Policy,and food security

Agric.Ecom 51.2020

أشارت الدراسة إلى أن انعدام الأمن الغذائي واسع الإنتشار في جميع أنحام العالم، ومن المتوقع أن يظل الجوع وسوء التغذية مصدر قلق سياسي خطير خاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، حيث تعاني العديد من الأسر الريفية والحضارية من ضعف الدخل والأصول، وأظهر المؤلفان أن سياسات التجارة الحرة

تسمح للبدان باستغلال ميزنها النسبية في النشاط الإقتصادي مما يؤدي زيادة متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو طويلة الأجل ، وقدرة الدولة على تمويل شبكات الأمان الإجتماعي للفقراء، وتتخلى الدول أحيانا عن تلك السياسات لصالح الحماية المحلية في جهودها للتخفيف من آثار أزمات الغذاء قصيرة الأجل، ويكمن التحدي السياسي في حل التوتر بين السياسات المثلى طويلة الأجل والمبادرات قصيرة الأجل لمعالجة مخاوف الأمن الغذائي.

ثالثا: Baylis, K.; Fulton, M.E.

بعنوان: The Political Economy of Export Restrictions: The Case of Vietnam andIndia. In Food Security in a Food AbundantWorld.

هدفت هذه الدراسة إلى الصلة بين سياسات الأمن الغذائي ذات الصلة بتنوع الغذاء والجودة وانفتاح التجارة، وتظهر هذه الدراسات أن الإنفتاح يؤدي إلى الأمن الغذائي للأسر منخفضة الدخل، ةخاصة بالنسبة للأسر التي تشتري صافي الغذاء، وجادلت هذه الدراسات بأن السياسة الغذائية متوجهة نحو الخارج(الدعم المحلي لإنتاج الغذاء وانفتاح تجارة الأغذية)، فتؤدي إلى انخفاض انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى منخفضة الدخل حيث يوفر انفتاح التجارة إمكانية وصول أكبر إلى مصادر متنوعة من الغذاء غير المتوفرة بشكل كاف في الأسواق المحلية .

رابعا: Hoddinott,J; Yohannes,Y

بعنوان : Dietary Diversity as a Food Security Indicator, Foo and Nutrition .2002.

تناولت هذه الدراسة ما إذا كان المؤشر البديل الذي هو: التنوع الغذائي، وهو عدد الأطعمة الفريدة المستهلكة خلال فترة زمنية معينة، حيث يعد مقياسا جيدا لوصول الأسرة إلى الغذاء، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الأسر التي لديها مستويات منخفضة من الإستهلاك للشخص الواحد، وتوافر منخفض من السعرات الحرارية، وعلى هذا النحو يمكن للتنوع الغذائي أن يلعب دورا في تحديد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأدركت الحكومة الباكستانية أن الحاجة إلى إحراز تقدم في مجال التشغيل والدخل، خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي، ضرورية للحد من الفقر بشكل كبير، علاوة على ذلك، فإن الإنفاق العام على الزراعة في باكستان من خلال برامج استراتيجية الحد من الفقر يتراجع بشكل عام بمرور الوقت مع تقلبات كبيرة بين سنة وأخرى، وتطبق باكستان بشكل عام مستويات منخفضة نسبيًا من قيود الصادرات مقارنة بالهند باستثناء القمح والقطن، الذي شهد زيادات في السنوات الأخيرة.

خامسا: Lofgren,H;Richards,A

- بعنوان: Food Security,Poterty,and Economic Policy in the Middle East and North Africa2003.

أظهرت الدراسة أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تعاني من ندرة موارد المياه، مما يفرض قيودًا شديدة على النمو المستقبلي للإنتاج الزراعي المحلي، واستجابة لذلك لجأت هذه البلدان إلى التجارة عن طريق الحد من القيود والحفاظ على حصة كبيرة من استهلاك الأغذية من خلال الواردات، وتعتمد مصر أيضا على برامج الغذاء العالمية وإعانات الدول المانحة لدفع ثمن واردات الأغذية في دول السعودية والإمارات العربية المتحدة المعرضة للجفاف، من المرجح أن يؤدي توسيع واردات الأغذية إلى تعزيز الأمن الغذائي، ومع ذلك، يواجه الأمن الغذائي في هذه المنطقة أيضًا تحديات من الممارسات الزراعية غير المستدامة مثل: الإفراط في الضخ والملوحة وتزايد تلوث طبقات المياه الجوفية.

سادسا: Clapp,J

بعنوان: Food self-sufficiency: Making sense of it, and when it makes sense. Food Policy 2017 , 66,88-96.

جادلت الدراسة بأن البلدان النامية التي تمتلك موارد طبيعية غير مستغلة (على سبيل المثال، الهند وباكستان) قد تسعى إلى سياسات اكتفاء ذاتي أوسع للتغلب على تحديات انعدام الأمن الغذائي، مثل السعي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي للتنمية الزراعية، وتطوير مبادرات تستهدف تعزيز الأمن الغذائي،علاوة على ذلك، اقترح المؤلف أنه لا يوجد تعارض بين دعم الإنتاج المحلي وانفتاح تجارة الأغذية، داعيًا إلى تحريك النقاش في اتجاه أكثر إنتاجية، وبالتالي السماح بملاحقة سياسات لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي التي تكون منطقية سياسيا واقتصاديا.

سابعا: Pirani, S.L;Arafat, H.A

بعنوان: Interplay of food security, agriculture and tourism within GCC countries. Glob. Food Secur. 2016

أظهرت الدراسة أنه في هذه البلدان(الإمارات العربية المتحدة) استمرت واردات الأغذية في الارتفاع، لأن الزراعة المحلية لا تكون مجدية إلا بالنسبة لمحاصيل معينة قليلة استهلاك المياه والتي تلائم المناخ الصحراوي، وبالتالي فإن الاكتفاء الذاتي لا يتحقق إلا جزئيًا، مع ارتفاع عدد السكان والدخل في الإمارات العربية المتحدة، ارتفعت واردات الحبوب والأعلاف للحيوانات والأغذية المصنعة الأخرى في السنوات الأخيرة، إذا تم اتخاذ هذا المؤشر كهدف من قبل صانعي السياسات، فإنه يقود إلى سياسات تعزز الإنتاج المحلي للأغذية والإنتاجية، والتي قد تتعارض مع نتائج التجارة الغذائية المفتوحة.

ثامنا: Ibok,O.W.;Osbahr, H.;Srinivasan, C

بعنوان: Advancing a new index for measuring household vulnerability to food insecurity.

Foed Policy 84. 2019

طور الدراسة مؤشرًا لدرجة التعرض لانعدام الأمن الغذائي (VFII) للمطالبة بالدعم طويل الأجل للأسر المعرضة للخطر، ويعتمد المؤشر متعدد الأبعاد على احتمال التعرض لصدمات العرض والاقتصادية، وتجارب انعدام الأمن الغذائي، وقدرة الأسر على التأقلم، وتوصلت الدراسة أن استهداف الدعم طويل المدى للأسر الضعيفة لا يمكن لواضعي السياسات الذين يسعون لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، والاعتماد على مؤشرات واحدة.

تاسعا: Zhilu Sun, Defeng Zhang

بعنوان : The Impact of Trade Openness on Food: A Case Study of Central Asia in Central Asia .

استخدمت هذه الدراسة بيانات لوحية للفترة 2001-2018 لبلدان آسيا الوسطى، وهي أول دراسة تقدر كمياً تأثير انفتاح التجارة وعوامل أخرى على ركائز الأمن الغذائي الأربعة (بما في ذلك توافر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستقرار، والاستهلاك) بين انفتاح التجارة والأمن الغذائي، وتتبع علاقة على شكل حرف (u أو مقلوبة u) باستخدام نموذج التأثير الثابت للبيانات المتتابعة كنوذج أساسي ثم تجري اختبارا GMM لباستخدام نهج DPD للبيانات المجمعة وتحليل LS للمتانة باستخدام إجراء في وقت واحد، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. وجود علاقة على شكل حرف U بين انفتاح التجارة والركائز الأربعة للأمن الغذائي، مما يعني أنه بعد تجاوز حد معين من انفتاح التجارة، يميل وضع الأمن الغذائي إلى التحسن في دول آسيا الوسطى.
2. يساهم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاجية الزراعية في تحسين الأمن الغذائي. في المقابل، فإن العمالة في الزراعة، والأراضي الصالحة للزراعة، وسحب المياه العذبة في الزراعة، ونمو السكان، والكوارث الطبيعية، ومعدل التضخم لها آثار سلبية على الأمن الغذائي.
3. تؤكد هذه الدراسة أن إصلاحات سياسات التجارة يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تحسين الأمن الغذائي في دول آسيا الوسطى. ومع ذلك، وبالنظر إلى تأثيرات العوامل الأخرى والآثار السلبية المحتملة لانفتاح التجارة، وهشاشة شبكة التجارة الغذائية العالمية، فإن ضمان مستويات معقولة من الاكتفاء الذاتي الغذائي لا يزال مهمًا للغاية بالنسبة لدول آسيا الوسطى لتحقيق الأمن الغذائي.

عاشرا: Fusco, G.; Coluccia, B.; Leo, F.D

بعنوان: Effect of trade openness on food security in the EU

تهدف الدراسة إلى تحليل الإنفتاح التجاري على مستوى الأمن الغذائي للدول الأروبية، وتم اختيار مؤشرين مختلفين للأمن الغذائي، (متوسط إمدادات البروتين، ومتوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية)، وتمثلت مؤشرات الإنفتاح في: (التعريفات الجمركية، العولمة) .

وخلصت النتائج أن الإنفتاح التجاري له في المتوسط تأثير إيجابي صافي ذو دلالة إحصائية مع الأمن الغذائي في البلدان الأوروبية، كما أشارت النتائج أيضا أن التنمية الإقتصادية يمكن أن تحسن مستويات الأمن الغذائي.

حادي عاشر – الاسم واللقب: Fahmi Alamil Huda

بعنوان: The impact of trade openness, tariffs and globalization on food security in the ASEAN region, Paraguay

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير ثلاثة مؤشرات مختلفة للإنفتاح التجاري(الإنفتاح التجاري والتعريفة الجمركية والعولمة) على الأمن الغذائي لشعوب جنوب شرق آسيا في الفترة 2000 – 2021، والطريقة المستخدمة في البحث هي: بيانات اللوحة التي تجمع بين نماذج من (FEM)، ونماذج لتأثير الثابت (PLS)،والمربعات الصغرى لتصحيح الأخطاء القياسية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفتاح التجاري يؤثر بشكل كبير على ركائز الأمن الغذائي(الإستقرار والاستخدام معا)، وتعتبر التعريفات إيجابية بالنسبة لركائز الأمن الغذائي (التوفر والاستخدام)، وتؤدي زيادة الضرائب إلى

تحسين متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، ومع ذلك فإن هذا يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة، ويحدث ذلك لأن توفر الغذاء الوفير من حيث الكمية يختلف عن نوعية وسلامة استهلاكه، ثم إن الزيادة في العولمة تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للركائز الأربعة للأمن الغذائي، وإذا زادت العولمة فمن الممكن أن يؤثر ذلك بشكل إيجابي على الحد من حالات التقزم وسوء التغذية.

المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة :

ما يمكن استنتاجه من استعراض الأدبيات حول العلاقة مابين الانفتاح التجاري والأمن الغذائي هو أن معظم الدراسات ركزت على دراسة هاته العلاقة في مناطق جغرافية متنوعة على مجموعة واسعة من البلدان،(دول في اسيا، في الساحل الافريقية، و في أوروبا)، وهذا باستعمال مناهج Panel خاصة الطريقة المعممة للحظات (GMM)، بدلاً من استكشاف العلاقة مابين الانفتاح التجاري والأمن الغذائي في دولة واحدة (نماذج السلاسل الزمنية). وبالتالي، تهدف هاته الدراسة الى تحليل العلاقة مابين الانفتاح التجاري والأمن الغذائي الجزائر في الفترة من 2002 إلى 2020، باستخدام منهج مشهور من نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية، والمتمثل في أسلوب الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للتوزيع التلقائي بدلاً من أسلوبGMM ، وهذه الدراسة هي أول عمل تجريبي يستخدم هذا المنهج للبحث في العلاقة مابين الانفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر.

خلاصة الفصل الأول:

يعرف الأمن الغذائي بأنه حصول كل الناس في كل وقت على غذاء كاف وحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي: وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله، كما له مصطلحات معبرة عنه، من بينها: الإكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، التبعية الغذائية، أمان الغذاء، و له أشكال متعددة، فقد يكون أمنا مطلقا، وقد يكون أمنا نسبيا، وقد يكون أمنا صوريا، وقد يكون أمنا مستداما.

لمعرفة الأمن الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عنه، من ذلك: الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الزراعي، مؤشر الإكتفاء الذاتي من مجموع السلع الغذائية، مؤشر الواردات الغذائية، متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية، مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

لتحقق الأمن الغذائي لابد من توفر جملة من الأبعاد، منها: إتاحة الغذاء، إمكانات الحصول على الغذاء، الإستخدام، الإستقرار، صفة الفاعل، الإستدامة.

عرف الإنفتاح التجاري بأنه عبارة عن مشروع متمثل في السياسة التي تقلل من درجة التحيز نحو التصدير، والتخفيض في علاوات تراخيص الاستيراد التي تعتبر خطوة أساسية في إصلاحات التحرير، من غير وجود ضرورة أو تخفيض للتعريفات الجمركية عن الواردات، وبالتالي تشجيع استراتيجية الانفتاح عن طريق إحلال الواردات، يكون الإنفتاح التجاري على عدة أشكال، فقد يكون تحريرا تاما، أو جزئيا، أو متعدد الأطراف.
كما نجد عدة مؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول تجاريا، منها: مؤشر درجة الانفتاح الإقتصادي، مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية، مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية، مؤشرات التشوه، تقدير الإنفتاح بطريقة البواقي، وغيرها.

الفصل الثاني:
الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد تطرقنا للإطار النظري للإنفتاح التجاري والأمن الغذائي، سنحاول من خلال هذا الفصل تبيان واقع الأمن الغذائي في الجزائر وتطوره خلال فترة الدراسة، إضافة إلى تحليل تطور الإنفتاح التجاري من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات، ومعدل التغطية، الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الإنفتاح التجاري.

ولمعرفة العلاقة التي يؤثر بها الإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي في الجزائر، إرتئينا فحصها عن طريق استخدام منهج مشهور من نماذج تحليل السلاسل الزمنية، والمتمثل في أسلوب الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) بالتوزيع التلقائي.

ومن أجل ذلك نقسم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تطور حالة الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2002-2022.
- المبحث الثاني: تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002-2022.
- المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الأول: حالة الأمن الغذائي في الجزائر

تعاني الجزائر منذ مدة من أزمة غذائية متعددة الجوانب، وهو ما تبرزه التبعية نحو الخارج في توفير الغذاء، وهذا راجع إلى تدني وتذبذب الإنتاج الفلاحي من جهة، وتزايد الطلب على الغذاء بسبب زيادة عدد السكان من جهة أخرى، وفيما يلي نستعرض حالة الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول : تطور قيمة الواردات والصادرات الغذائية في الجزائر

عرفت واردات المنتجات الغذائية تطورا مستمرا من حيث الكمية والقيمة، كما عرفت تغيرات هيكلية كبيرة، وقد توسعت دائرة الإستيراد، وأصبحت معظم الواردات الغذائية في الوقت الحالي مواد استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها.

أولا: تطور قيمة الواردات الغذائية بالنسبة إلى إجمالي الواردات الجزائرية:

الشكل رقم (1) : تطور قيمة الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة2002-2021

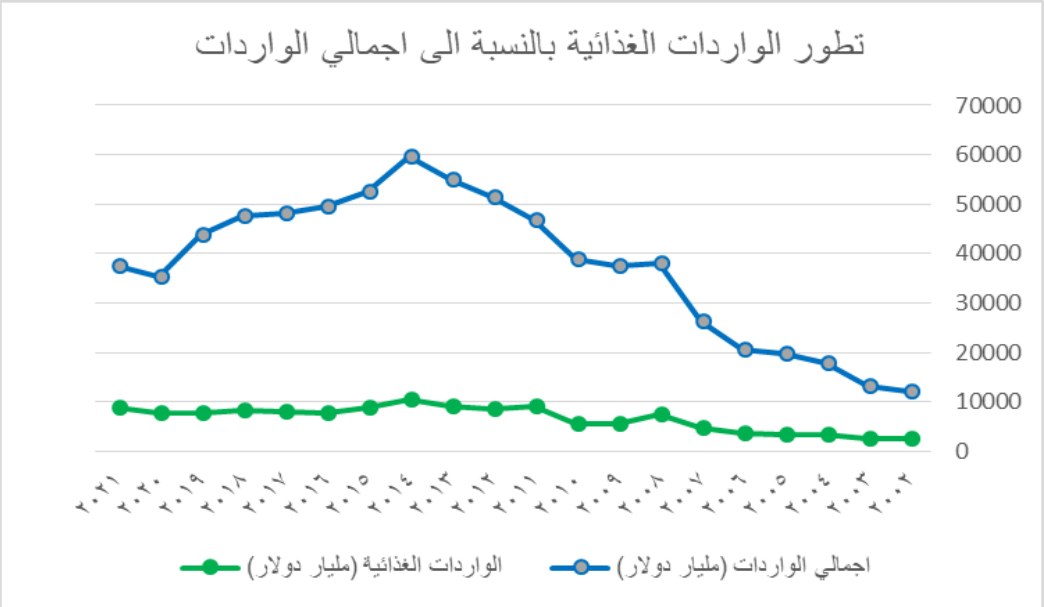

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقاريرو إحصائيات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/ar

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة واردات الأغذية بجميع أنواعها في تزايد مستمر إلى أن بلغت 10550 مليون دولار سنة 2014، وهي أعلى قيمة مسجلة، لتأتي بعدها سنة 2011 بقيمة9261 مليون دولار، فمنذ سنة 2002 إلى 2021 نلاحظ أن قيمة واردات الأغذية في تزايد كبير جدا، وهي تعكس وضع الجزائر، وهذا مايؤكد أن الجزائر بلد تابع غذائيا، وعاجزا عن توفير غذائه محليا، خاصة في ما يتعلق بالأغذية الأساسية (الحبوب ،الحليب، السكر) والتي تحتل الصدارة من حيث الواردات، إلا أن سنتي2015 و2016 سجلتا تراجع

في قيمة الواردات، والتي قدرت ب:8946و7855 مليون دولار لترتفع خلال سنتي 2017و2018، بقيمة 8069 و 8199 مليون دولار، ةتنخفض سنتي 2019 و2020 بسبب الحواجز على المعاملات الخارجية، نظرا لتداعيات أزمة كورونا، ولترتفع مرة أخرى سنة 2021، حيث قدرت ب 8877 مليون دولار،اذ أن واردات السلع الغذائية تبقى مرتفعة بجميع المقاييس.

ثانيا: تطور قيمة الصادرات الغذائية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الجزائرية:

الشكل رقم (2) :تطور قيمة الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2002-2021

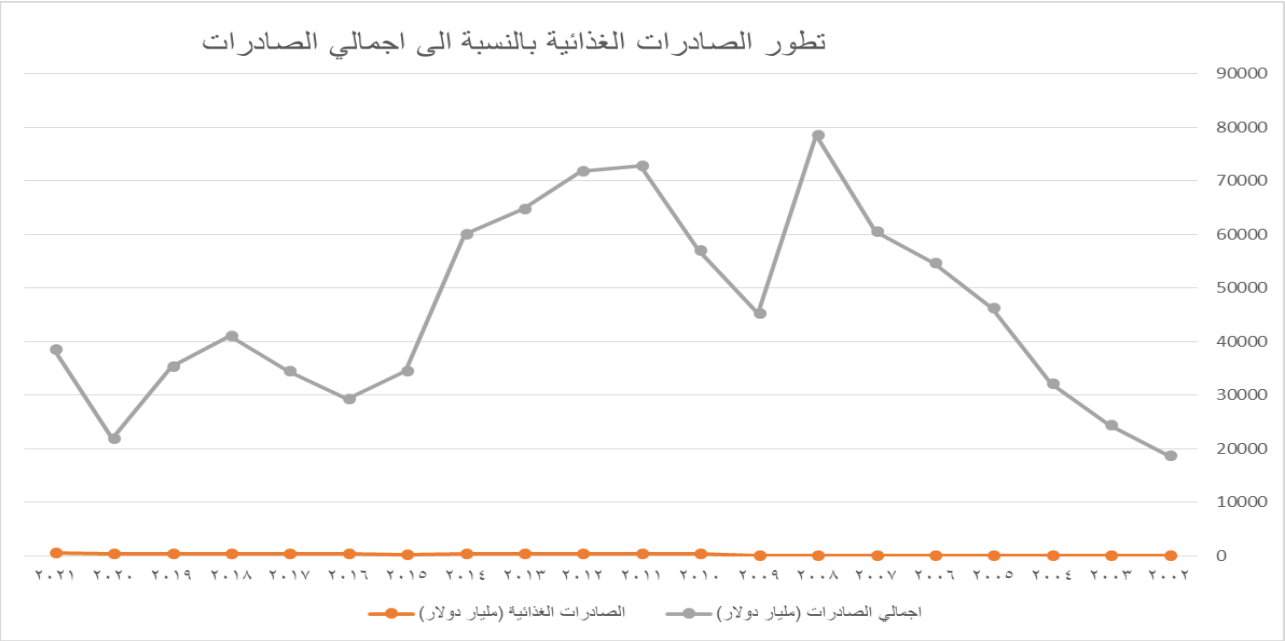

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقاريرو إحصائيات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/ar

إن قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية في ارتفاع مستمر منذ سنة 2002، لتصل إلى ارتفاع سنة 2008 بمقدار 118 مليون دولار، مستفيدة بدلك من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، لتتراجع سنة 2009 لتصبح 315 مليون دولار، وسجلت سنة 2021 أعلى ارتفاع في قيمة الصادرات الغذائية لعامل ارتفاع الأسعار عالميا، وسجلت ارتفاع إلى 576 مليون دولار.

إن نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات تراوحت مابين 0.13% و 1.9%، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع ما تطمح الجزائر لتحقيقه من خلال برنامج التنمية الفلاحة المطبقة ، وترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليص حجم الواردات.

المطلب الثاني: إتاحة الغذاء في الجزائر

تعتبر إتاحة الغذاء من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، حيث يعتبر الحصول على الغذاء الكافي حقا أساسيا لكل إنسان، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، وعدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية.

أولا: حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات

الجدول رقم (1): حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات

الوحدة:%

السنوات	النسبة المئوية	السنوات	النسبة المئوية
2002-2000	59.00	2012-2010	53.00
2003-2001	60.00	2013-2011	51.00
2004-2002	60.00	2014-2012	51.00
2005-2003	60.00	2015-2013	50.00
2006-2004	59.00	2016-2014	50.00
2007-2005	59.00	2017-2015	50.00
2008-2006	58.00	2018-2016	50.00
2009-2007	58.00	2019-2017	51.00
2010-2008	57.00	2020-2018	51.00
2011-2009	54.00		

المصدر: https://www.fao.org/faostat/en/#home

الشكل رقم(3) حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات(متوسط 3 سنوات)

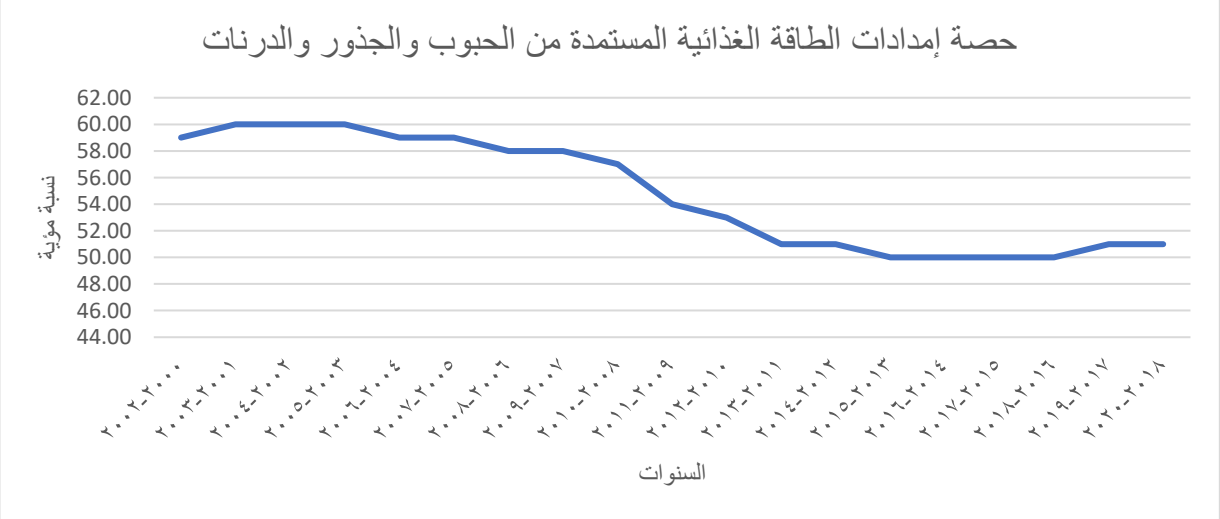

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 2

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة متوسط إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات تراوحت في فترة الدراسة بين 50% إلى 60%، حيث بلغت59% في 2000-2002 ، وبلغت أعلى معدل لها في سنوات 2001-2003، 2002-2004، 2003-2005 بنسبة 60%، ولتبدأ في الإنخفاض إلى أن بلغت أدنى قيمة لها في سنوات 2013-2015، 2014-2016، 2015-2017، 2016-2018، بنسبة 50%، ولتعاود الإرتفاع في السنوات الأخيرة بنسبة 51%.

ثانيا: عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية خلال الفترة 2000-2018

يستخدم مصطلح نقص التغذية لوصف حالة الأشخاص الذين لا يحتوي ما يتناولونه من طعام على السعرات الحرارية (الطاقة الكافية) لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الفيسيولوجية اللازمة لحياة نشطة.

الجدول رقم (2): عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية خلال الفترة 2000-2018

الوحدة:%

السنوات	النسبة المئوية	السنوات	النسبة المئوية
2002-2000	2.50	2011-2009	1.50
2003-2001	2.30	2012-2010	1.30
2004-2002	2.30	2013-2011	1.20
2005-2003	2.30	2014-2012	1.10
2006-2004	2.20	2015-2013	1.10
2007-2005	2.10	2016-2014	1.00
2008-2006	2.00	2017-2015	1.10
2009-2007	1.90	2018-2016	1.10
2010-2008	1.80		

المصدر: https://www.fao.org/faostat/en/#home

الشكل رقم(4): عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (متوسط 3 سنوات)

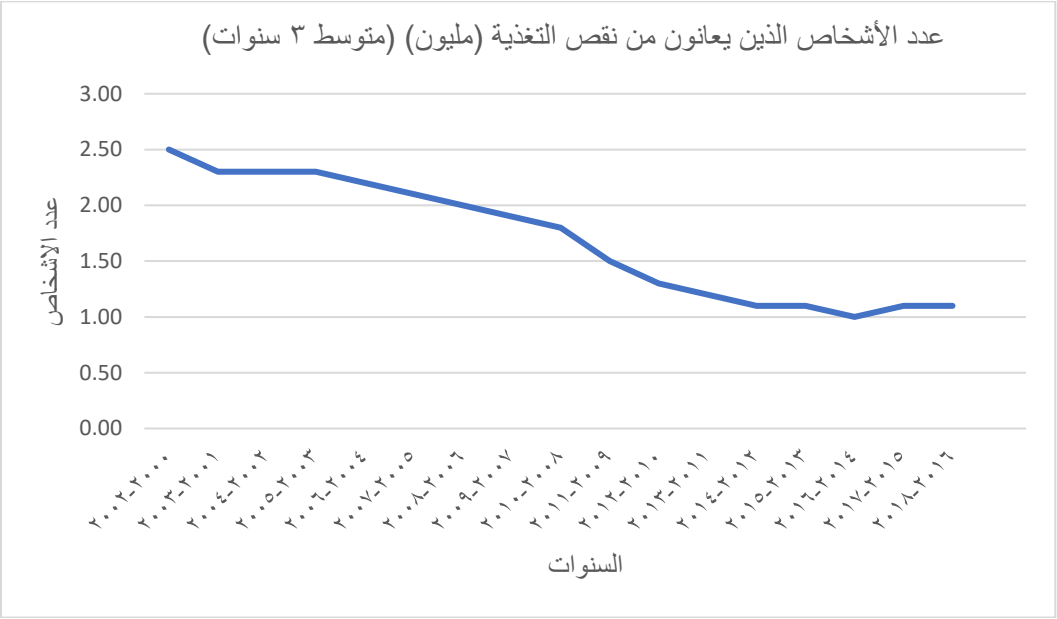

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الاشخاص الذين يعانون نقص التغذية في الجزائر في تناقص، حيث بلغ سنة 2002 –2002 2.5 مليون، وانخفضت إلى 2 مليون شخص في سنتي 2006–2008، واستمر العدد بالإنخفاض إلى أن بلغ المتوسط في سنتي 2016–2018 1.10 مليون شخص، وهذا لتحسن المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري وزيادة الدخل والوعي عند المواطنين.

إن عدد ناقصي التغذية من إجمالي عدد السكان في الجزائر انخفض من 2.5% كمتوسط للفترة 2000–2002 لأقل من 1.10% بداية الفترة 2017–2019، وتعد هذه النسبة في الجزائر في نفس مستوى العديد من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا والدنماركا وهي أفضل من بعض الدول العربية كمصر والمغرب **(أكبر من 5%)**، وضعيفة جدا إذا ماقورنت بالعديد من دول العالم كرواندا 35.8%،الهند 16.3%[1] .

[1] FAO.2022.a, Suite of Food Suecurity Indicators.Consulte le December 28.2003.sur FAOSTAT:htts://fao.org/faostat/en/#data/FS.

ثالثا: الأمن الغذائي في الجزائر في ظل المؤشر العالمي للأمن الغذائي

تحتل الجزائر المرتبة 68 من أصل 113 دولة مشتركة في مؤشر الأمن الغذائي، و 12 من أصل 15 دولة مشتركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بنتيجة إجمالية قدرت ب58.9 في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022[1].

حققت الجزائر أعلى درجة من حيث القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بمجموع قدر ب 66.8% ، بتقدير معتدل ، ثم توفر الغذاء بمجموع 57.3 بتقدير معتدل، يليها الجودة والأمان بمجموع 54.7 بتقدير ضعيف، وأضعفها الأستدامة والتكيف بمجموع 54.2 بتقدير ضعيف، كما يتضح من النتائج عدم وجود التزامات سياسية في شكل خطة تغذية أو إرشادات غذائية، كا أن الجزائر بحاجة إلى تدابير أقوى لجودة الأغذية وسلامتها، والجدول التالي يبين بوضوح أكثر هذه الأبعاد[2].

الجدول رقم (3) : مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022 درجات الجزائر
(80–100) جيدا جدا، (70–79.9) جيد، (55–69.9) معتدل، (40–54.9) ضعيف، (0–39.9) ضعيف جدا.

بيئة الأمن الغذائي			
1 القدرة على تحمل التكاليف(66.8)	2 توفر الغذاء(57.3)	3 الجودة والأمان(54.7)	4 الاستدامة والتكيف(54.2)
– التغير في متوسط تكاليف الغذاء (48.5)	–الوصول إلى المدخلات الزراعية(49.0). –البحث والتطوير الزراعي(43.1)	– التنوع الغذائي(49.1)	– التعرض للمخاطر(76.2) – الماء(33.7)
– نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي(96.2)	– البنية التحتية للمزرعة(54.1) – تقلب الإنتاج الزراعي(78.2)	– المعايير الغذائية(0.0)	– الأرض(64.7)
– مؤشر الدخل المعدل حسب اللامساواة(63.1)	– فقد الغذاء(58.2) – البنية التحتية لسلسلة التوريد(34.4)	– توفر المغذيات الدقيقة(64.7)	– المحيطات والانهار والبحيرات(26.6)
– تجارة المنتجات الزراعية(50)	– كفاية التوريد(100)	– جودة البروتين(67.3)	– الالتزام السياسي بالتكيف(28.5)
– برامج شبكات الأمان الغذائي(79.3)	– الحواجز السياسية والإجتماعية(42.1) – التزامات سياسة الأمن الغذائي(52.5)	– سلامة الغذاء(92.4)	– إدارة مخاطر الكوارث(100)

[1] نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، مرجع سابق، ص191.

[2] نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، مرجع سابق، ص191.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Global food security index 2022, Economist impact,counnntry report Algeria,2022,P04.

– بالنسبة لبعد القدرة على تحمل التكاليف حققت الجزائر درجة جيد جدا بالنسبة لمؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي، ودرجة جيد بالنسبة لبرنامج شركات الأمان الغذائي، لذلك تحتل المرتبة 64 عالميا و11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

– بالنسبة لبعد توفر الغذاء حققت درجات ضعيفة بنسبة لمؤشر الوصول لمدخلات الزراعية، البحث والتطوير الزراعي، البنية التحتية للمزرعة، الحواجز السياسية والاجتماعية والالتزامات بسياسات الأمن الغذائي، كما حققت درجة ضعيف جدا بالنسبة للبنية التحتية للتوريد.

– الجودة والأمان: هي واحد من أضعف أبعاد مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تحتل مرتبة 82 عالميا، و12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمكن أن يعزى ذلك إلى درجتها الضعيفة جدا في معايير التغذية ودرجتها الضعيفة في مؤشرات التنوع الغذائي.

– الإستدامة والتكيف: يعتبر هذا البعد الأضعف في الجزائر، ويعود هذا إلى ضعف أدائها في المؤشرات التالية: الماء ، المحيطات البحار والأنهار، بالاضافة إلى الالتزام السياسي بالتكيف.

المبحث الثاني: تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تغيرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن، يوفق بين النجاعة الإقتصادية والرقي الإجتماعي، وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية، وفقا لقدرة استيعاب البلاد لهذه الإصلاحات، ومن بين الإصلاحات تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تعتبر أزمة النفط عام 1986 نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري، حيث أعطى انهيار أسعار النفط مؤشرا على استمرار الركود ما أدى إلى تفاقم الوضع، هو نتيجة نمط الاقتصاد وإرادته، من خلال زيادة عبئ المديونية وضغط المنظمات الدولية، قررت الجزائر إصلاح قطاع التجارة الخارجية، حيث السمة الرئيسية لهذا الاصلاح أنه كان انتقاليا، ومرت عملية تحرير التجارة بأربع مراحل:

أولا: مرحلة التحرير المقيد(1986) : ويبرز ذلك من خلال إجراء شكلي تمثل في إصدار قانون النقد والقروض في إبريل 1990 – القانون 09-10، الذي يتضمن تحرير الإستثمار الأجنبي في الجزائر، وتبع ذلك في نفس السنة صدور القانون رقم 90-16 من قانون المالية التكميلي لعام 1990 والذي يقرر في المادة 41 – ولأول مرة – إنشاء وتطبيق إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، والسماح باستيراد السلع لإعادة بيعها للتجار التجاريين، ومع ذلك كان هذا هذا الانفتاح مقيدا جزئيا[1].

ثانيا: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية (1990- 1991): نتيجة للتحرير المقيد، وفي ظل التشريعات السابقة واجهت التجارة الخارجية عدة مشاكل، فلم تحقق أي تقدم ، لاكنها تساعد على خلق ممارسات إحتكارية، قررت السلطات الجزائرية إصدار مرسوم تنفيذي برقم 91-37 شباط/ فيراير 1991 يشدد على إلغاء إحتكار التجارة الخارجية، ويسمح بتحرير التجارة الخارجية المتبع منذ عام 1990، كما يشدد على التحرير الكامل لمعاملات التجارة الخارجية، وكذلك إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير[2].

ثالثا: مرحلة العودة إلى تقييد ومراقبة التجارة الخارجية 1992: نظرا للمشاكل الكثيرة التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في 13 فبراير 1991 بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية،

---

[1] بن زكي بن علو مديحة، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري- التجارة الخارجية من التقيد إلى التحرير-، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد4، عدد3، 2019، ص382.

[2] بلحواس سليمة، نشاد حكيم، دراسة الأثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر لفترة 1980-2021، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد9، 2024، ص93.

حيث سادت الفوضى في تسيير المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، وفي عام 1992 تدخلت الحكومة لإصدار المذكرة رقم 625 لرئيس الوزراء، والتي أعادت للإدارة امتيازاتها في مجال التجارة الخارجية دون التراجع عن تحريرها[1].

رابعا: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ عام 1994:في هذه المرحلة كانت الجزائر تستعد للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار إصلاحات الاتفاق بينهما، وتم تنفيذ إعادة جدولة الديون وتحرير التجارة الخارجية بشرط مسبق لإعادة جدولة الديون، كما أن محاولة الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيكون الدافع للمضي قدما في إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال العديد من الاصلاحات، بما في ذلك تحرير نظام الصرف الأجنبي وترشيد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية : (PROMEX, CAST,SAFAX, CAGEX)[2].

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

يعتبر الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، أي يغلب في صادراته منتوج واحد وهو البترول، ومن خلال هذا الفرع سنتاول تطور قيمة الصادرات والواردات ومعدل التغطية، وتسليط الضوء على التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات .

[1] بلحواس سليمة، نشاد حكيم، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] نصيرة أحمد وآخرون، أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2017، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول المناجمنت المالية والاقتصاد المستدام، الطبعة الثالثة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 2019، ص6.

أولا: تطور المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2002- 2022)

1. تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

الشكل رقم (5) تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

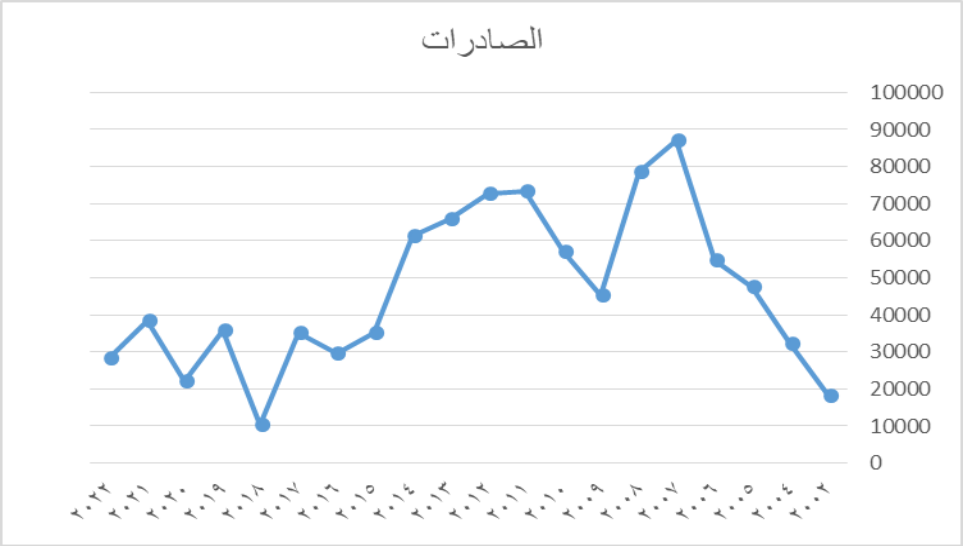

المصدر: مخرجات EXCEL اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة

من خلال الجدول والشكل الذي يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022، نلاحظ أنه من ابتذاء من 2002 سجلت الصادرات ارتفاعا محسوسا من سنة لأخرى، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة2008 ب 78590.00 مليون دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي بسبب تداعيات حرب الخليج، وفي سنة 2009 انخفضت الصادرات إلى 45189.00 مليون دولار، وذلك لتراجع أسعار البترول والأزمة المالية لسنة 2008، أما الفترة الممتدة بين 2010-2014 سجلت الصادرات الجزائرية قيما مرتفعة وصلت سنة 2011 و 2012 ما قيمته 73439.00 مليون دولار و 72620.00 مليون دولار على التوالي، أما السنوات شهدت الصادرات الجزائرية انخفاضا حادا بلغ سنة 2020 21925.00 مليون دولار، وهي أدنى قيمة مسجلة خلال الفترة بسبب تداعيات أزمة 2014، والأزمة الصحة العالمية (جائحة كورونا 2019)، وما أصاب العالم بسبب الإجراءات الوقائية، وابتداء من سنة 2021 و 2022 بدأت الصادرات تسجل ارتفاعا حيث بلغت في سنة 2022: 46928 مليون دولار.

2. تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

الشكل رقم (6) تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

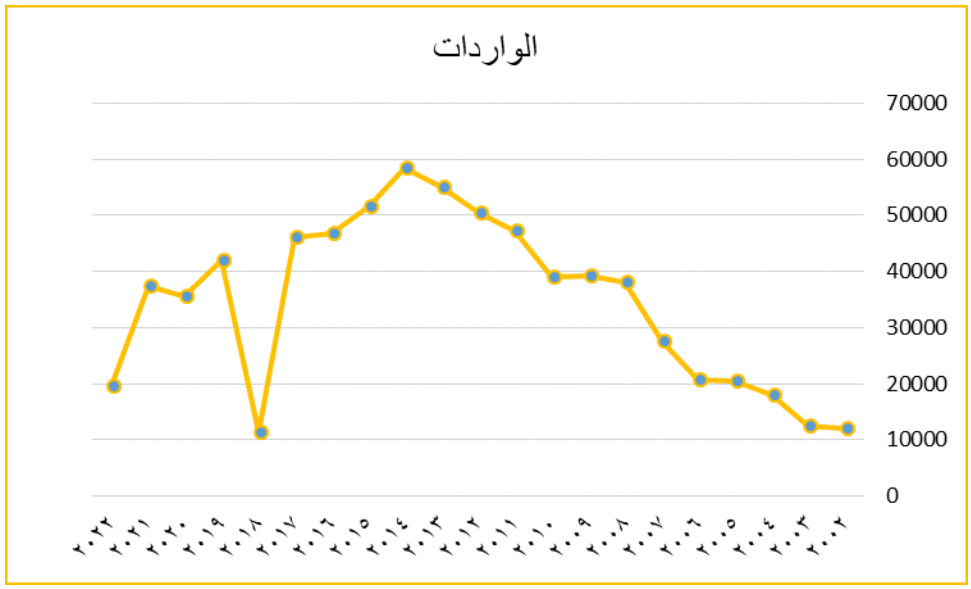

المصدر: مخرجات EXCEL اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة

من خلال الجدول والشكل الذي يمثل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022 نلاحظ أن الواردات في الفترة 2002-2014 عرفت تزايدا كبيرا، حيث ارتفعت من 11967.00 مليون دولار إلى 58330.00 مليون دولار، أي تضاعفت 5 مرات عما كانت عليه سنة 2002، ويرجع هذا الارتفاع المستمر في قيمة الواردات إلى الزيادة في الأجور، وبالتالي زيادة الطلب على السلع، خاصة السيارات، كذلك ارتفاع المواد الأساسية (القمح بودرة الحليب، السكر)، بالإضافة إلى برامج الاستثمارات الضخمة التي أطلقت منذ سنة 2001، وزيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه على تلبية الحاجات[1].

و في الفترة 2015- 2022 انخفضت الواردات حيث بلغت سنة 2015: 51646.00 مليون دولار، واستمرت بالإنخفاض أين بلغت سنة 2019 : 41934.12 مليون دولار، واستقرت في سنة 2020-2021 في حدود 35 مليار دولار، وسجلت سنة 2022 قيمة بلغت 46928 مليون دولار، ويرجع انخفاض الواردات إلى قرار الحكومة باتباع سياسة التقشف (ترشيد الواردات وتسقيف العديد من السلع والمواد المستوردة، كمنع استيراد الحديد والإسمنت وررخص استيراد السيارات وإلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا).[2]

[1] عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019/2018، ص292.

[2] بوجمعة عثمان وملوك بلال، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر للفترة 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، مجلد 11، عدد12، 2016، ص15.

بالإضافة إلى سياسة التعويم المعتمدة من طرف بنك الجزائر للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية.

ثانيا: معدل تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

سنحاول معرفة مدى تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022 كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (7) نسبة تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

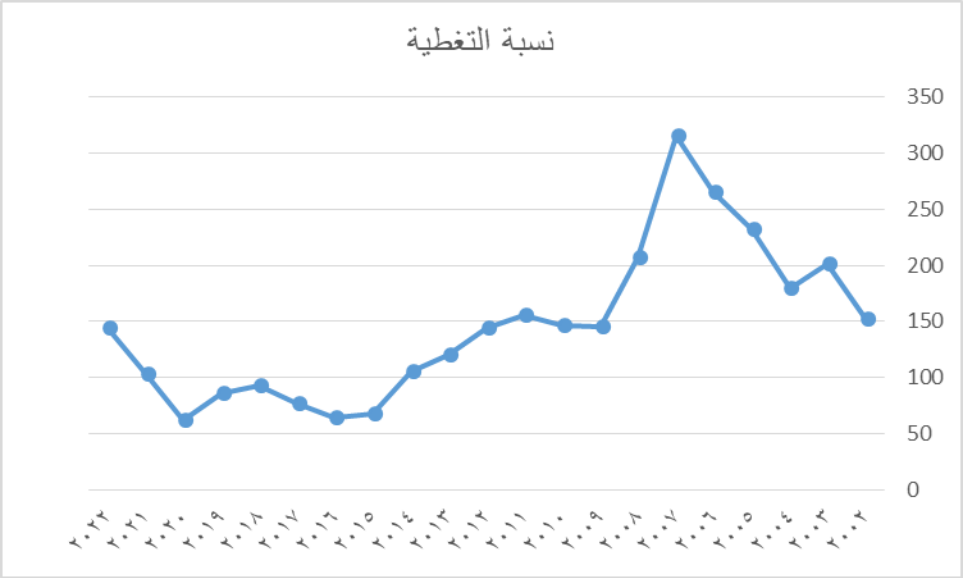

المصدر: مخرجات EXCEL اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة

نلاحظ من خلال الشكل أن الصادرات كانت تغطي على الواردات، خلال الفترة 2002-2008، وقد عرفت مستويات قياسية خلال هذه الفترة، حيث وصلت أقصاها سنة 2007 معدل 315.21%، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة 2002-2022، ومرده ارتفاع أسعار البترول.

وفي الفترة الممتدة من 2009-2014 انخفض معدل التغطية من 207.18% سنة 2009 إلى 104.87%.

وابتداء من سنة 2015-2020 أصبحت الصادرات غير قادرة على تغطية الواردات، حيث سجل انخفاض كبير في سنة 2016 بمعدل 63.55% بسبب الصدمة البترولية سنة 2014 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري.

وفي سنة 2020 بلغ معدل التغطية 61.68% وهي أدنى نسبة خلال فترة الدراسة بسبب كوفيد 19.

أما في سنتي 2021-2022 فإن معدل التغطية تحسن مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بلغ 102.9% و144.1%، وهذا بسبب التعافي من جائحة كورونا.

3.التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

تحتل صادرات الطاقة والمحروقات النسبة الأكبر من صادرات الجزائر، وهذا ما يعكس هشاشة الإقتصاد الجزائري، أما من حيث التركيبة السلعية للواردات فالملاحظ هيمنة سلع التجهيز الصناعي، والتي تستحوذ على ثلث الواردات خلال فترة التحرير التجاري، وهذا ما يوضحه الشكلان التاليان.

أ. التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2002- 2022

الشكل رقم (8) التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020

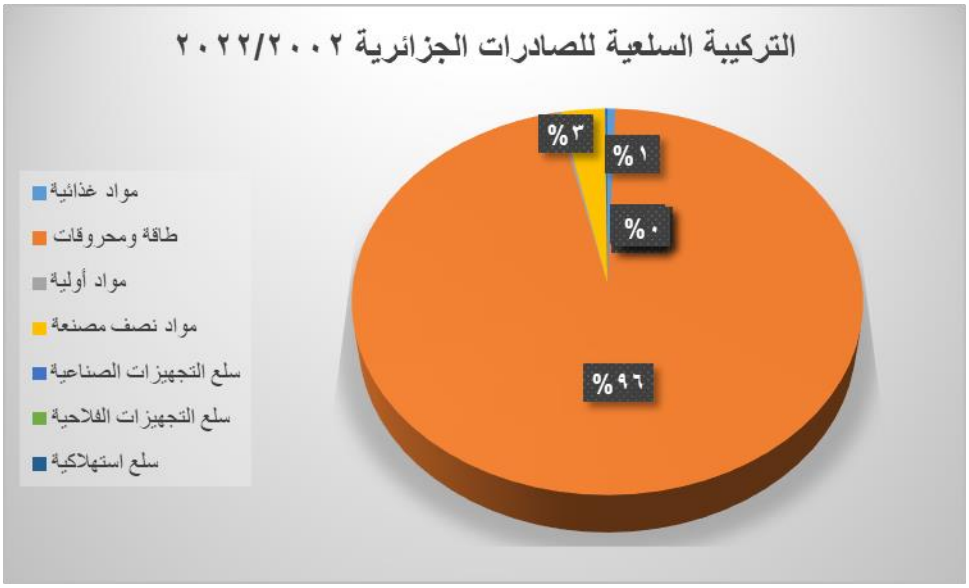

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات من النشرة الإحصائية الثلاثية تقارير للبنك الجزائري على الموقع :
https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال الشكل نلاحظ هيمنة الطاقة والمحروقات حيث بلغت نسبتها 96%، وتليها المواد نصف مصنعة بنسبة 3%، في حين أن القطاعات الأخرى تبقى مساهمتها تتراوح بين 0% إلى 1%،إذا ما قورنت بالإجراءات والتسهيلات الممنوحة من قبل الدولة من أجل الرفع من معدلاتها، ويرجع سبب انخفاض نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات إلى مايلي[1]:

- عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المقاييس العالمية المطبقة في الأسواق الدولية.
- غياب الثقافة التصديرية لدى أصحاب المؤسسات وتركيزهم الأسواق الوطنية فقط.
- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

[1] عبد الحميد بن شيخ، تدوين المؤسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاختراق الأسواق الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد1، العدد34، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2018، ص308.

ب. التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من 2002- 2022

الشكل رقم (09) التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020

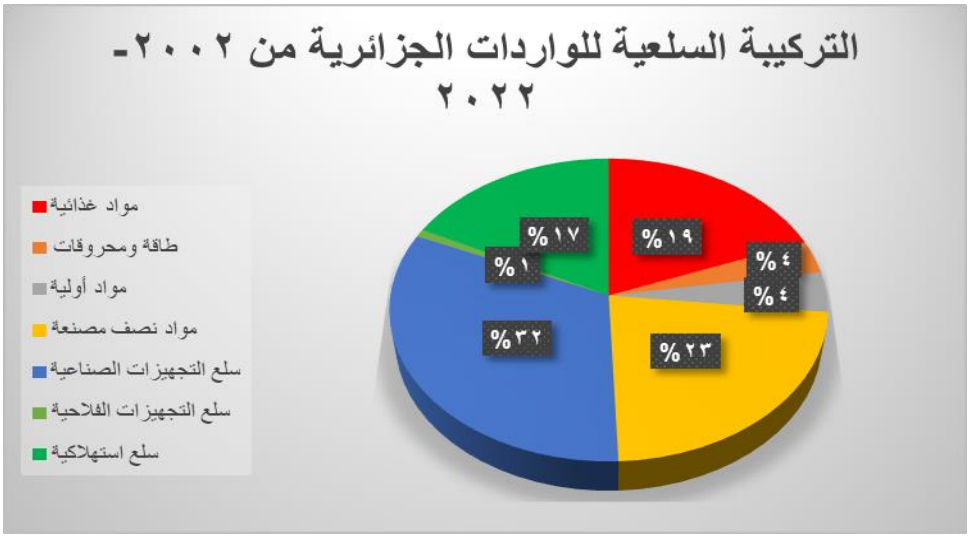

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات من النشرة الإحصائية الثلاثية تقارير للبنك الجزائري على الموقع :
https://www.bank-of-algeria.dz

يوضح الشكل أعلاه أن سلع التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طول فترة الدراسة، حيث قدرة بنسبة 32% وهذا ما يفسر ضعف الانتاج الصناعي الجزائري، ويعود الطلب الكبير على التجهيزات الصناعية في إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي، وتأتي في المرتبة الثانية مواد نصف مصنعة التي قدرت 23%، واحتلت المرتبة الثالثة المواد الغذائية بنسبة 19% من الواردات، ثم السلع الاستهلاكية بنسبة 17%، أما بالنسبة لباقي الواردات (طاقة ومحروقات، سلع التجهيزات الفلاحية، مواد أولية) فتبقى نسبتها ضعيفة جدا خلال الفترة، حيث بلغت نسبة المواد الأولية 4% والطاقة والمحروقات 4%، وسلع التجهيز الفلاحي 1%.

ومن خلال هذه التركيبة السلعية للمبادلات التجارية الجزائرية خلال التحرير التجاري نلاحظ أنه لم تتحسن وضعية الإقتصاد الجزائري، حيث لم يساهم في الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وأما جانب الواردات فالملاحظ أما ما نسبته 55% سلع تجهيز الصناعي والمواد نصف مصنعة، فهذا يدل على عدم تحسن القطاع الصناعي وقدرته على التصدير[1].

[1] عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص298.

4. التوزيع الجغرافي للمبادلات الجغرافية الجزائرية خلال الفترة 2002-2020

تربط الجزائر مع مختلف بلدان العالم علاقات تجارية متنوعة، خاصة بعد التحرير التجاري وفيمل يلي يوضح الشكل الموالي أهم الشركاء التجاريين حسب المناطق الإقتصادية للفترة الممتدة 2002-2020

أ. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020

الشكل رقم (10) التوزيع الجغرافي خلال الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020

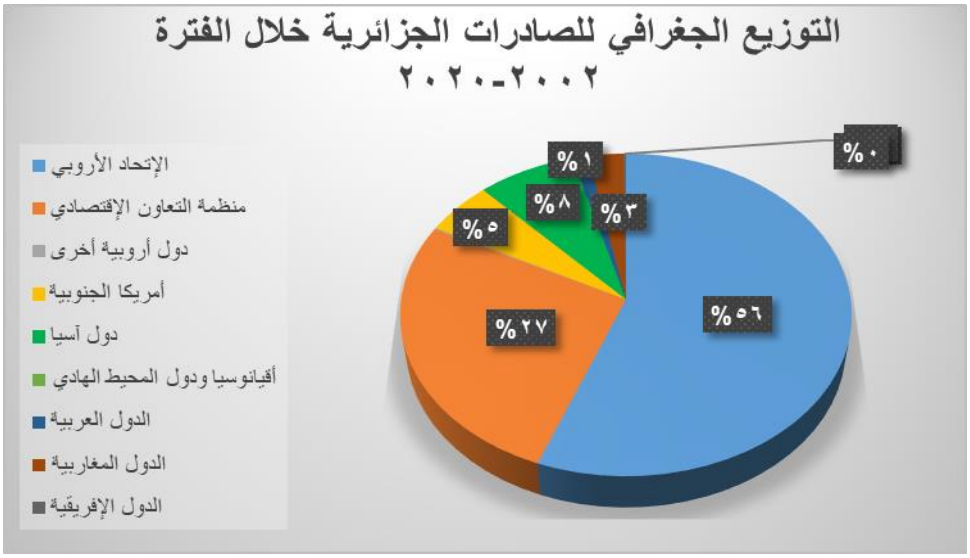

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر
المديرية العامة للجمارك على الموقع: http/www.douane.gov.dz

الملاحظ من الشكل أن الإتحاد الأوروبي ومنطقة التعاون والتنمية الإقتصادي هم الشركاء الأساسيين للجزائر، حيث يستحوذان على ما يقارب 80% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وتليها دول آسيا 7 %، ورابعا أمريكا اللاتينية ب5% وباقي الدول 5%، ويرجع استحواذ دول الإتحاد الأروبي على نسبة 57% كونها بلدان صناعية كبيرة، وبالتالي فهي أكبر المستهلكين للمواد الأولية والخام، بالإضافة ‘لى قرب المسافة بين الدول الأروبية والجزائر، وسجلت الصادرات أعلى قيمة سنة 2013 ب 42733 مليون دولار، كما يلاحظ التطور المستمر للصادرات الجزائرية نحو دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، حيث ارتفعت في سنة 2004 إلى 10 مليار دولار، وسجلت أعلى قيمة سنة 2008 ب 28614 مليون دولار، ولتتراجع إلى 5428 مليون دولار سنة 2015، وهي أدنى قيمة خلال الفترة 2015-2020، بينما أعلى قيمة كانت سنة 2018 ب 6950مليون دولار، وهذا راجع إلى انخفاض الطلب على المحروقات من جراء تداعيات الأزمة الإقتصادية 2014 وآثارها السلبية على أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأما دول آسيا وأمريكا اللاتينية فيحتلان المرتبة الثالثة، حيث بلغت نسبة أمريكا اللاتينية 7% سنة 2006، و3.38% بالنسبة لدول أسيا، ومنذ عام 2007 إلى إلى 2020

احتلت الدول الآسيوية المرتبة الثالثة، حيث تراوحت نسبتها ما بين 3% إلى 7% ، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2011 ب 4270 مليون دولار، وابتداء من 2015 تراوحت بين 2 مليار و 3.7 مليار دولار، وهذا راجع إلى انتهاج الدولة لسياسة تنويع شركائها التجاريين والتوجه نحو السوق الآسيوي،والذي يعتبر سوقا مهما لتصريف المنجات الجزائرية، وتحتل الدول العربية والإفريقية والمغاربية الدول الأخيرة، حيث إنها لم تتجاوز في أحسن أحوالها 2 مليار دولار بالنسبة للصادرات الموجهة للدول العربية، أما الدول الإفريقية فلم تتجاوز 0.5 مليار دولار في أغلب سنوات الدراسة، أما دول المغرب العربي فبلغت أعلى قيمة لها في 2014 ب 3 مليار دولار.

ب. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

الشكل رقم (11) التوزيع الجغرافي من خلال الواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2022

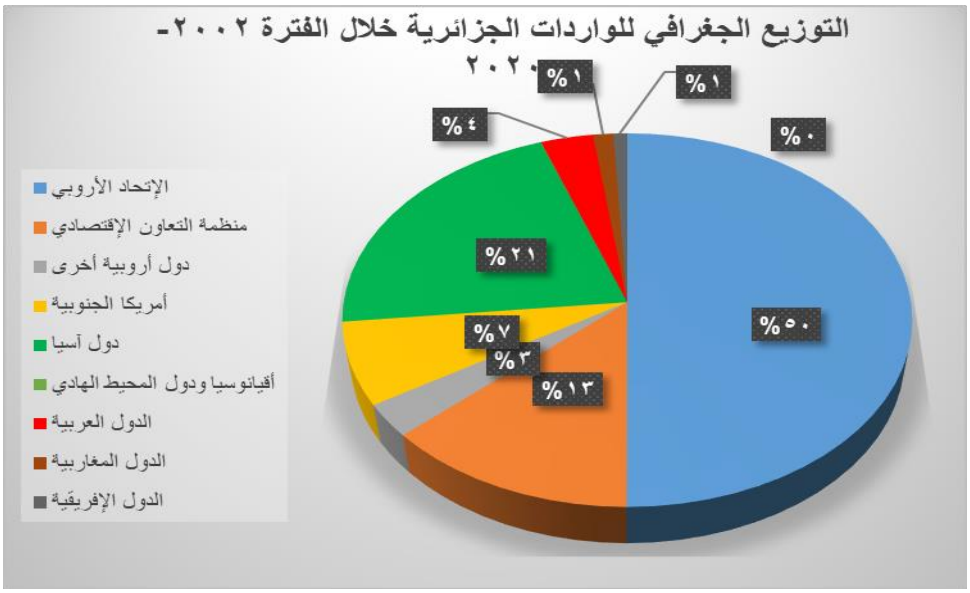

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر
المديرية العامة للجمارك على الموقع: https://www.douane.gov.dz

يتضح من خلال الشكل أن الواردات من دول الإتحاد الأوروبي بلغت 6732 مليون دولار سنة 2002، وارتفعت إلى 29684مليون دولار سنة 2014، وهي أعلى قيمة في تاريخ واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي، وبلغت نسبتها 50 % من إجمالي الواردات الجزائرية، لتنخفض سنة 2015 إلى 25344مليون دولار، واستمرت في الانخفاض حتى بلغت سنة 2020 14813 مليون دولار، ويرجع انخفاض قيمة الواردات عموما إلى الإجراءات التقشفية التي تهدف لتخفيض الواردات، أما قيمة الواردات من دول منظمة التعاون الإقتصادي بلغت سنة 2002 2485 مليون دولار، وبلغت أعلى قيمة سنة 2014 8436 مليون دولار، ثم لتنخفض في السنوات الأخيرة، وقد تراجعت مرتبتها من الثانية إلى الثالثة خلف دول آسيا، وقد بلغت نسبة الواردات خلال الفترة 13%.

تحتل دول آسيا المرتبة الثانية بعد دول الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2009، حيث بلغت وارادتها من نفس السنة 7574 مليون دولار،ثم تواصلت في التزايد إلى أن بلغت 10702 مليون دولار سنة 2020 بنسبة 21 % خلال فترة الدراسة، وأما بالنسبة لأمريكا الجنوبية فقد تطورت قيمة الواردات 385مليون دولار لسنة 2002 إلى 5348 مليون دولار سنة 2020، بنسبة 7%، وكانت نسبة التبادل مع الدول الإفريقية ضئيلة لم تتجاوز 400 مليون دولار طول فترة الدراسة، أي بنسبة 3%، أما بالنسبة للدول العربية فقد انتقلت قيمة الواردات من 366 مليون دولار لسنة 2002 إلى 2416 مليون دولار سنة 2013 وهي أعلى قيمة بلغتها في فترة الدراسة، ولتنخفض بعد ذلك إلى 1112 مليون دولار، سنة 2020 بنسبة 4% خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تطور مؤشر الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2002- 2022)

سنحاول معرفة تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر، الذي تم حسابه بواسطة مجموع التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي، أي:

مؤشر الإنفتاح التجاري = مجموع (الصادرات + الواردات)/ الناتج المحلي الإجمالي مضروب في مائة، وعليه سنقوم بدراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2022 ومؤشر الانفتاح التجاري[1].

1. تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002- 2022)

فيما يلي جدول لتطور الناتج المحلي الاجمالي ونسبة نموه.

[1] عدة محمد، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر،دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2022، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحاميد بن باديس، مستغانم، 2023/2022،ص215.

الجدول رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002- 2022)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج
2002	56.76	5.60	2013	209.76	2.80
2003	67.86	7.20	2014	213.81	3.80
2004	85.33	4.30	2015	165.98	3.70
2005	103.20	5.90	2016	160.03	3.20
2006	117.03	1.70	2017	170.10	1.30
2007	134.98	3.40	2018	174.91	1.20
2008	171.00	2.40	2019	171.76	1.00
2009	137.21	1.60	2020	145.47	-5.10
2010	161.21	3.60	2021	145.74	3.40
2011	200.01	2.90	2022	195.00	3.20
2012	209.06	3.40			

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

من الموقع https://data.albnkaldawli.org

الشكل رقم (12) تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من 2002-2022

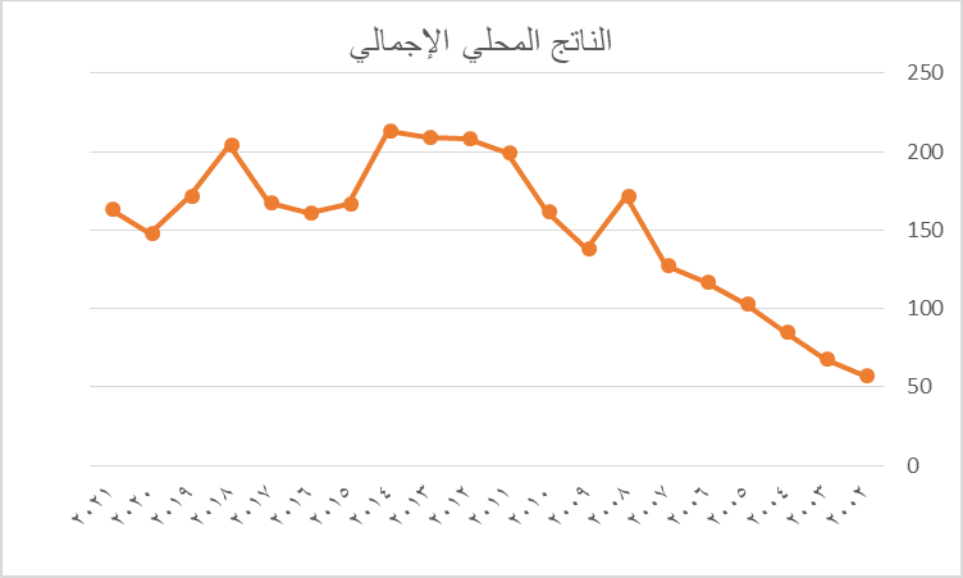

المصدر : مخرجات EXCEL اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (4)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي شهد قفزة نوعية، حيث ارتفع من 65.76 مليار دولار عام 2002 إلى 171 مليار دولار عام 2008 بنسبة 2.4 %، وذلك يعود إلى الطفرة التي عرفتها أسعار النفط، حيث انتقلت من 24 دولار للبرميل الواحد سنة 2002 إلى 126 دولار في جوان 2008،[1] ومع تراجع أسعار النفط في نهاية عام 2008إلى 33 دولار للبرميل الواحد، وسجل الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 انخفاضا بقيمة 137.21 مليار دولار، خاصة وأن الإقتصاد الجزائري لا يزال رهين قطاع المحروقات يتعزز وزنه عاما بعد عام في تركيبة الناتج المحلي، حيث بلغت مساهمته سنة 2010 34.6 % من إجمالي الناتج المحلي، وفي ظل هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري لا تزال مساهمة القطاعات الأساسية ضئيلة وهامشية في هيكلة النمو، ثم ارتفعت قيمة الناتج إلى أن بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 213.81 مليار دولار، بنسبة نمو 3.80%، ثم انخفض إلى 145.74 مليار دولار سنة 2020 بنسبة انخفاض 5.10%، وهذا عائد لتداعيات أزمة كورنا، ثم ارتفع إلى 195 مليار دولار بنسبة نمو 3.4 %.

2. تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002- 2022

يعبر مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر عن حاصل قسمة مجموع التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في مائة، حيث عرف عدة تغيرات خلال الفترة 2002- 2022، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (5) تطور معدل الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002-2022

السنة	معدل الانفتاح التجاري %	السنة	معدل الانفتاح التجاري %
2002	61.1341745	2013	63.61082367
2003	62.12177303	2014	62.41431601
2004	65.70142185	2015	59.6951286
2005	71.27860096	2016	55.92566788
2006	70.73001244	2017	55.32140302
2007	71.93812904	2018	58.0655601
2008	76.68451817	2019	51.80973844
2009	71.32433055	2020	45.33065612
2010	69.86666126	2021	53.19552703
2011	67.47430173	2022	59.04228424
2012	65.4049792		

[1] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سينار كابيتال، 2012، ص 4.

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

من الموقع https://data.albnkaldawli.org

الشكل رقم (13) تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002- 2022

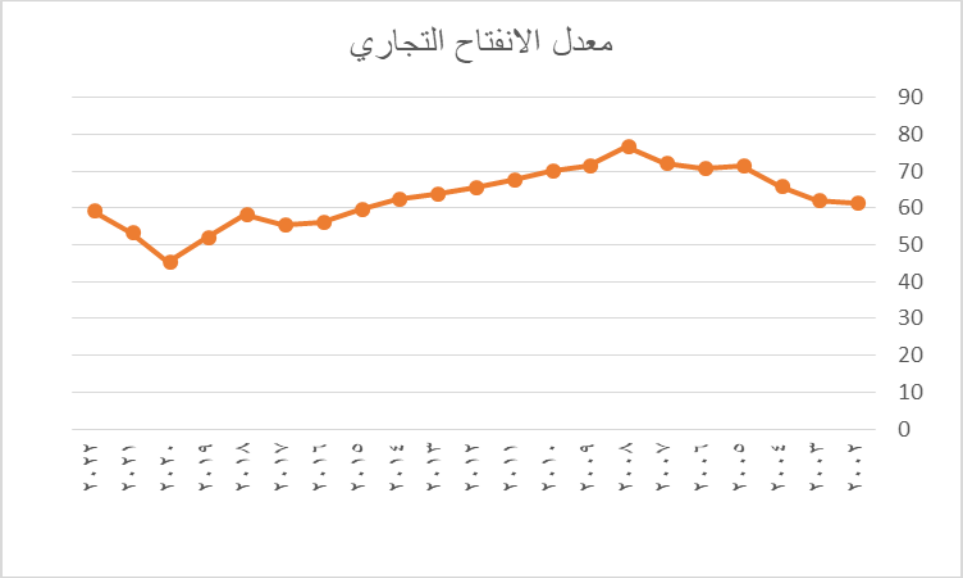

المصدر : مخرجات EXCEL اعتمادا على الجدول رقم5

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر الانفتاح في الجزائر خلال الفترة 2002- 2022 شهد تذبذبا ملحوظا بالارتفاع والانخفاض، ففي الفترة 2002- 2008 سجل مؤشر الانفتاح معدلات مرتفعة ، وهذا بسبب العائدات البترولية، وكانت أكبر درجة ارتفاع سنة 2008 ب 76.68%، ثم عاود الانخفاض من جديد إلى غاية 2020، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والأزمة الاقتصادية سنة 2014، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية (سياسة التقشف)[1]، زد على ذلك الرغبة الجادة للجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عن طريق تحرير التجارة وإصلاح النظام المالي والمصرفي، ثم سجل ارتفاعا في سنتي 2021 و2022 بمعدل 53.16% و 59.04%.

[1] عدة محمد، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص221.

المبحث الثالث: العلاقة التحليلية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2002-2022

بعد التطرق لحالة الأمن الغذائي ودراسة تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر، من خلال هذا المبحث سيتم تبيان العلاقة التحليلية بين الإنفتاح التجاري و الأمن الغذائي، وذلك بتحديد نموذج الدراسة، ثم الإحصاء الوصفي لمصفوفة الإرتباط، ثم تحليل العلاقة بين المتغيرين.

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة النموذج الذي اقترحه كل من جنيدكا وونيرا [1] مع بعض التعديلات (إزالة المتغيرات المسيطرة الأخرى والاحتفاظ فقط بالمتغير المستقل والمتغير التابع) لتتناسب مع الأهداف المرجوة للدراسة الحالية .حيث تحلل هذه الدراسة آثار انفتاح التجارة على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة من 2002 إلى 2020 .يبرر اختيار الفترة الزمنية بتوفر البيانات .وبالتالي، فإن نموذج الدراسة مبني على ما يلي:

$$FS_t = \alpha_0 + \alpha_1 TO_{i,t} + \varphi_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث تمثل:

FS : هو المتغير التابع والذي يدل على الأمن الغذائي.

TO : يشير إلى الإنفتاح التجاري.

$\boldsymbol{\varphi_t}$: يشير إلى التأثير المحدد زمنيا، حيث يلتقط التغيرات في الأسعار العالمية، ويتحكم في الصدمات الشائعة، مثل: صدمات الطلب العالمي.

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: مصحح الخطأ.

أولا : وصف المتغيرات

1. المتغيرات التابعة

لتحديد الأمن الغذائي، وهو مفهوم متعدد الأبعاد، استخدمنا أربعة مؤشرات رئيسية:

أ . معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية :(ADESA) يتم احتساب هذا المؤشر على متوسطات ثلاثية الأعوام، من 2000-2002 إلى 2019-2021، لتقليل تأثير الأخطاء المحتملة في تقدير كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، بسبب الصعوبات في احتساب التغيرات في مخزونات غذاء رئيسي بشكل صحيح .وبالتالي، فهو يوفر مؤشرا على كفاية إمدادات الغذاء الهيكلية.

[1] Gnedeka, K. T., & Wonyra, K. O. (2023). New evidence in the relationship between trade openness and food security in Sub-Saharan Africa. Agriculture & Food Security, 12 (1), 31

ب .متوسط إمدادات البروتين (APS): يتم احتسابها على أنها مجموع عناصر الإمداد (كمية الإنتاج، كمية الاستيراد، وتغير المخزون أي الزيادة أو النقص الصافي) ناقص عناصر الاستهلاك (كمية الصادرات، تصنيع الأغذية، العلف، البذور، الفاقد، واستخدامات أخرى). تعتبر هذه المتغيرات أكثر ملاءمة وتستخدم في المؤلفات الحديثة لتحديد الأمن الغذائي[1]، بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات قابلة للمقارنة بين البلدان ومتاحة لتغطية زمانية ومكانية واسعة. وأخيرا، يعد هذان المؤشران جزءًا لا يتجزأ من مؤشرات الأمن الغذائي التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة .

ومع ذلك، تستخدم هذه الدراسة مؤشرات إضافية للأمن الغذائي بخلاف المؤشرين السابقين:

ج . تقلب إمدادات الغذاء للفرد: يقيس التغيرات في الإمدادات الغذائية للشخص الواحد لكل كيلوا سعر حراري في اليوم، وينتج تقلب الإمدادات الغذائية عن مزيج من عدم الإستقرار والإستجابات في الإنتاج والتجارة والاستهلاك والتخزين، بالإضافة إلى القيود التجارية والضرائب والإعانات(السياسة الحكومية)

د . حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والدرانات : يقيس نسبة الغذاء الذي يأتي من المحاصيل النباتية، مثل: الحبوب والدرنات في تغذية الفرد، ويستخدم لتحليل أنماط الأكل والتغذية، حيث يساعد على فهم مستوى التغذية واعتماد الفرد على مصادر محددة من الغذاء، ويقاس بكيلوا سعر حراري للفرد في اليوم.

2. المتغيرات المستقلة:

في هذه الدراسة، المتغير الذي نهتم به هو: انفتاح التجارة، ويتم احتساب هذا المتغير على أنه حجم التجارة (الصادرات الحقيقية بالإضافة إلى الواردات) مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[2].

يعتبر هذا المقياس لانفتاح التجارة هو المقياس المستخدم عادة في دراسات تأثير تحرير التجارة، ويمكن القول بأنه أفضل من التدابير القانونية، (على سبيل المثال الرسوم الجمركية) حيث يصعب تلخيص الأخيرة في مؤشر واحد[3].

---

[1] Fusco G, Coluccia B, De Leo F. Effect of trade openness on food security in the EU: a dynamic panel analysis. Int J Environ Res Public Health. 2020. https://doi.org/10.3390/ijerph17124311.

[2] Smith MR, Micha R, Golden CD, Mozaffarian D, Myers SS. Global expanded nutrient supply (GENuS) model: a new method for estimating the global dietary supply of nutrients. PLoS ONE. 2016. https://doi.org/10.1371/ journal.pone.0146976.

[3] Yanikkaya H. Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation. J Dev Econ. 2003;72(1):57–89.

الجدول رقم 6: شرح لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المتغيرات	وصف المتغيرات	الوحدة	دراسات سابقة	المصادر
ADESA	معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية	%	Fusco et al. [34]	FAOSTAT
APS	متوسط إمدادات البروتين	غ/دولة/يوم	FAO, [60]	FAOSTAT
PCFSV	تقلب إمدادات الغذاء للفرد	كيلوكال/دولة/يوم	Remans et al.[61]	FAOSTAT
SHDES	نسبة إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات	كيلوكال/دولة/يوم	Bai and al., [62]	FAOSTAT
TO	انفتاح التجارة	%إجمالي الناتج المحلي	Yanikkaya, [49]	WDI

3. مصادر بيانات المتغيرات

استُخرجت البيانات المستخدمة في الدراسة بشكل رئيسي من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) فيما يتعلق بمتغير انفتاح التجارة، ومن قاعدة بيانات الفاو (FAOSTAT) التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بجميع مؤشرات الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: الإحصاء الوصفي ومصفوفة الإرتباط للمتغيرات

أولا: الإحصاء الوصفي للمتغيرات

يعرض الجدول رقم 7 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية المدرجة في نموذج النمو. بما في ذلك قياس المتغيرات، والملاحظات، والمتوسط، والحد الأدنى والحد الأقصى، وقيم الانحراف المعياري.

الجدول رقم 7: الاحصاء الوصفي للمتغيرات

المتغيرات	عدد المشاهدات	متوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
معدل كفاية الإمدادات الطاقة الغذائية	19	140.737	8.279	129	151
متوسط إمدادات البروتين	18	86.606	3.7333	79.4	90.7
تقلب إمدادات الغذاء للفرد	19	2322	21.843	2289	23348
نسبة إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات	18	54.556	4.162	50	60
انفتاح التجارة	19	63.465	7.915	45.331	76.685

المصدر: مخرجات برنامج STATA

وفقًا للجدول أعلاه، تبلغ القيمة الوسطية للمتغير التابع في الدراسة معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية 140.737، ومتوسط إمدادات البروتين 86.606%، وبلغت القيمة الوسيطية لنسبة الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والدرنات54.556(Kcal/day)، وبلغت القيمة الوسيطية لمؤشر تقلب إمدادات الأغذية للفرد2322 (kcal/day)، كما بلغت القيمة الوسيطية للمتغير المستقل(الإنفتاح التجاري من الدخل المحلي الإجمالي للجزائر) هو 63.465%.

وبالنسبة للإنحراف المعياري فقد بلغ 8.279% لمعدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، و3.733 لمتوسط إمدادات البروتين (g/day)، و 4.162 (Kcal/day) بالنسبة لإمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والدرنات، كما بلغ الإنحراف المعياري لمؤشر تقلب إمدادات الطاقة الغذائية للفرد 21.843 (kcal/day)، وبالنسبة للإنفتاح التجاري فقد بلغ انحرافه المعياري 7.915%،

بلغت القيمة الدنيا لمعدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية 129%، وقيمة متوسط إمدادات البروتين 79.4(g/day)، كما بلغت القيمة الدنيا لمؤشر إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والدرنات50 (Kcal/day)، و 2289 (kcal/day) لمؤشر تقلب الإمدادات الغذائية للفرد، وقد كانت القيمة الدنيا للإنفتاح التجاري من الناتج المحلي الإجمالي 45.331%.

بلغت القيمة العظمى لمعدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية151%، وقيمة متوسط إمدادات البروتين 90.7(g/day)، كما بلغت القيمة العظمى لمؤشر إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والدرنات 60(Kcal/day)، و 2348 (kcal/day) لمؤشر تقلب الإمدادات الغذائية للفرد، وقد كانت القيمة العظمى للإنفتاح التجاري من الناتج المحلي الإجمالي 76.685%.

ثانيا: مصفوفة الإرتباط ما بين المتغيرات

يوضح الجدول رقم 8 مصفوفة الارتباط التبادلي للمتغيرات الرئيسية للتحليل.

الجدول رقم 8: مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية	1.0000				
متوسط إمدادات البروتين	−0.964	1.000			
تقلب إمدادات الغذاء للفرد	−0.987	− 0.970	1.000		
نسبة إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات	−0.842	−0.698	0.794	1.000	
انفتاح التجارة	−0.650	−0.492	0.605	0.930	1.000

المصدر: مخرجات برنامج STATA

بناءا على مخرجات هذا الجدول يوجد هناك ارتباط خطي موجب تقريبا، حيث نجد هناك علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري ومعدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، إذ إنه كلما زادت نسبة الانفتاح التجاري ب 10% انخفضت قيمة امدادات الطاقة الغذائية ب 0.650− وحدة، كما أن هناك علاقة سلبية أيضا بين المتغير المستقل ومتغير إمدادات البروتين، فكلما زادت نسبة الانفتاح ب10% انخفضت قيمة امدادات البروتين ب0.492− وحدة.

أما بالنسبة للمتغيرين الآخرين (حصة امدادات الطاقة المستمدة من الحبوب والدرنات وتقلب امدادات الغذائية للفرد) فلها علاقة إيجابية مع الانفتاح التجاري، فكلما زادت نسبة الانفتاح التجاري ب10% ارتفعت حصة امدادات الطاقة الغذائية ب0.605 وحدة، وكذلك بالنسبة لتقلب امدادات البروتين الغذائية للفرد، فكلما زاد الانفتاح ب 10% ارتفع ب0.930 وحدة.

المطلب الثالث: العلاقة التحليلية ما بين الانفتاح التجاري والأمن الغذائي

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل العلاقة مابين المتغير المستقل (الانفتاح التجاري) و الأمن الغذائي من خلال مؤشراته (متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، متوسط امدادات البروتين، نصيب الفرد من امدادات الغذاء، حصة امدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والدرنات).

أولا: العلاقة مابين الإنفتاح التجاري و متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية

الشكل رقم (14):العلاقة مابين الإنفتاح التجاري و معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية

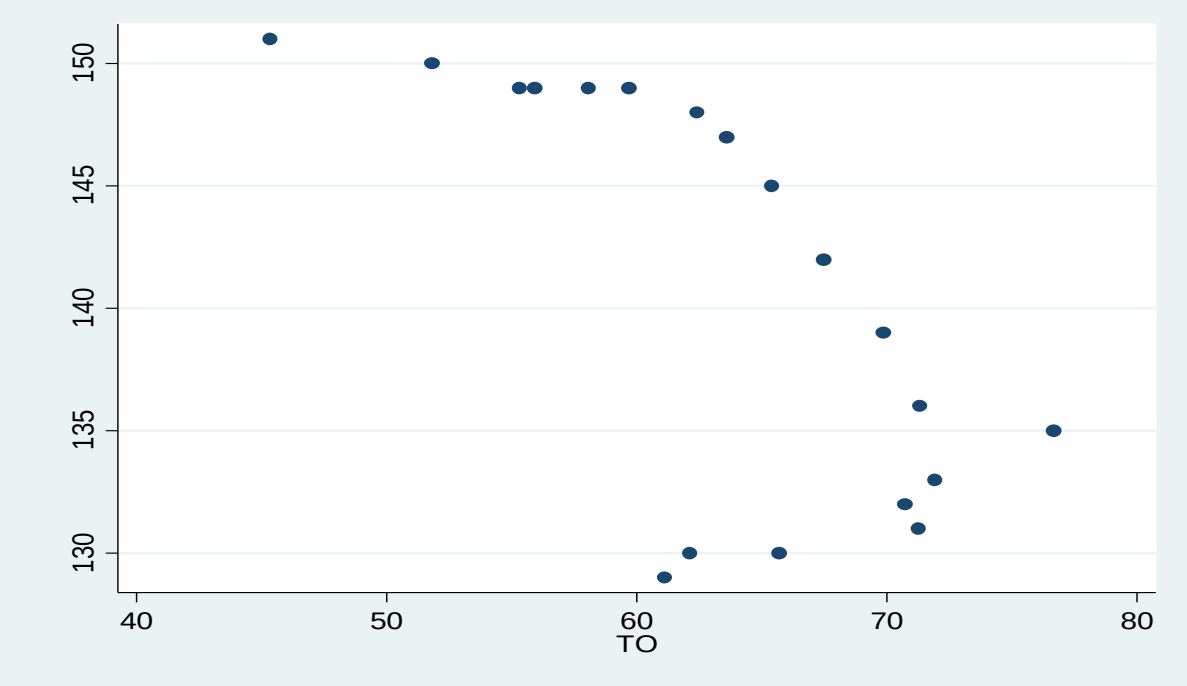

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا عن مخرجات برنامج STATA

نلاحظ من خلال المنحنى الذي يدرس العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل كفاية امدادات الطاقة الغذائية، نجد أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، فعند نسبة الانفتاح التجاري 50% بلغت قيمة المتغير 150%، وعند زيادة الانفتاح إلى نسبة 76% انخفضت قيمة المتغير إلى 135%، وهذا يدل على أن الانفتاح التجاري يؤثر سلبا وذو علاقة عكسية مع معدل كفاية امدادات الطاقة الغذائية، وهذا ما أشارت إليه مصفوفة الارتباط بين المتغيرين.

عندما تزداد عمليات الإنفتاح في الجزائر يزيد استيراد المواد الغذائية والطاقة من الخارج، ويعني هذا أن الجزائر تعتمد بشكل أقل على الإنتاج المحلي للطاقة والمواد الغذائية، وبالتالي يؤدي ذالك إلى انخفاض متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، حيث يزداد اعتماد الجزائر على المنتجات المستوردة بدلا من تلك المنتجة محليا.

ثانيا: العلاقة بين الإنفتاح التجاري و متوسط إمدادات البروتين

الشكل رقم (15):العلاقة بين الإنفتاح التجاري و متوسط إمدادات البروتين

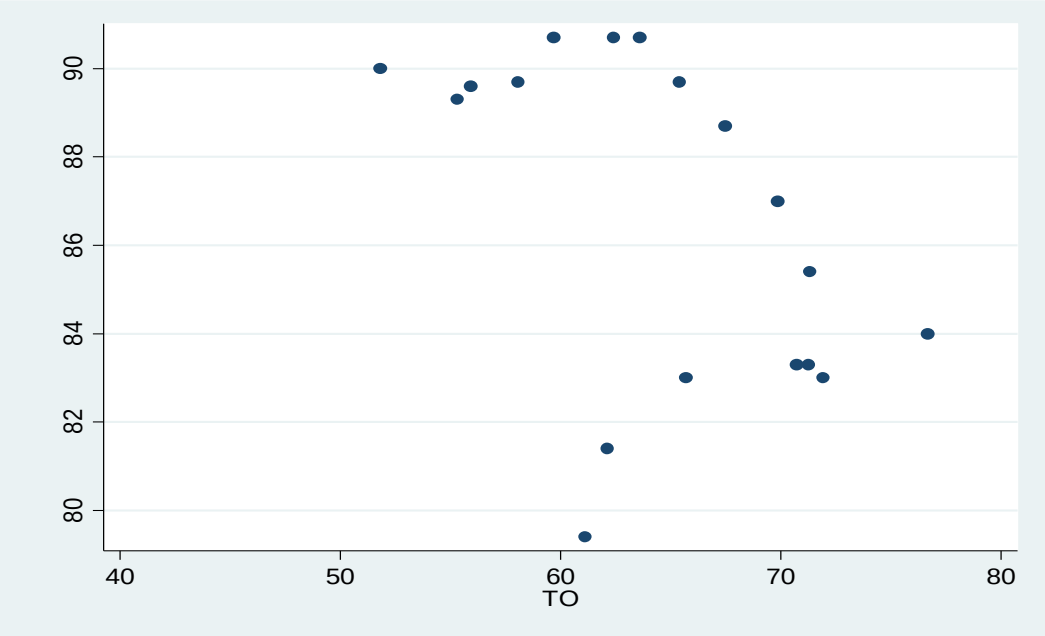

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا عن مخرجات برنامج STATA

نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك علاقة عكسية، حيث عند نسبة انفتاح 50% بلغت قيمة المتغير 90g/cap/day، وعند ارتفاع نسبة الانفتاح التجاري إلى 70% انخفضت قيمة المتغير إلى 83g/cap/day، وهذا يعني أن الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على متوسط إمدادات البروتين، وهذا ما أشارت إليه مصفوفة الارتباط بين المتغيرين، فإذا زادت نسبة الانفتاح ب10% انخفض متوسط امداد البروتين ب0.492 وحدة.

إن تزايد الإنفتاح التجاري في الجزائر أدى إلى استيراد المنتجات الزراعية والغذائية الغنية بالبروتين، ونظرا لزيادة الإمدادات الخارجية للبروتين قلل ذلك من الحاجة لزيادة الإنتاج المحلي للبروتين، مما أدى إلى تقليل الإستثمار بالقطاع الزراعي المحلي، وهذا أدى إلى تقليل إمدادات البروتين المحلية.

ثالثا: علاقة الإنفتاح التجاري و تقلب إمدادات الغذاء للفرد

الشكل رقم (16):علاقة الإنفتاح التجاري و تقلب إمدادات الغذاء للفرد

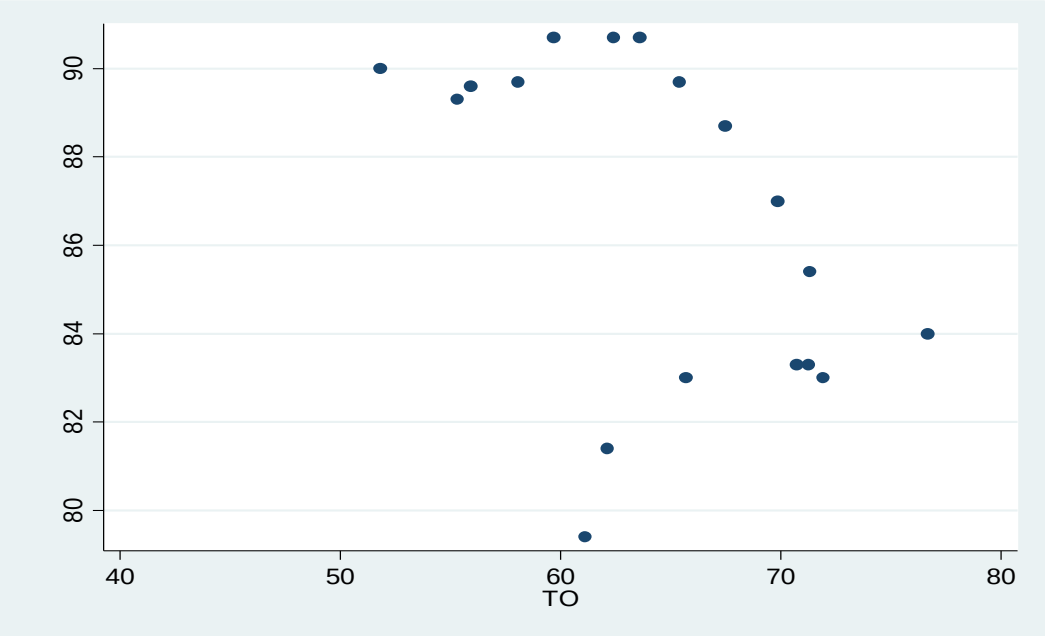

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا عن مخرجات برنامج STATA

من خلال المحنى الذي يدرس العلاقة بين علاقة الإنفتاح التجاري و تقلب إمدادات الغذاء للفرد، نجد هناك علاقة طردية بين المتغيرين، فكلما زادت نسبة الانفتاح التجاري ب10% ارتفع مؤشر تقلب امدادات الغذائية للفرد ب 0.605 Kcal/day، حيث نلاحظ أنه عند نسبة انفتاح 60% بلغت قيمة المتغير 2305 Kcal/day، وعند نسبة انفتاح 70% بلغت قيمة المتغير Kcal/day2340 ، وهذا يدل على أن تأثير الانفتاح التجاري على تقلب إمدادات الغذاء للفرد تأثير إيجابي.

إن انفتاح الجزائر أسواقها للتجارة الدولية أدى إلى استيراد الغذاء من الخارج، مما يعني أن المستهلكين في الجزائر يمكن أن يتمتعوا بتشكيلة أوسع من المنتجات الغذائية وبأسعار أكثر تنافسية.

رابعا: علاقة الإنفتاح التجاري بإمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات

الشكل رقم (17):علاقة الإنفتاح التجاري بإمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات

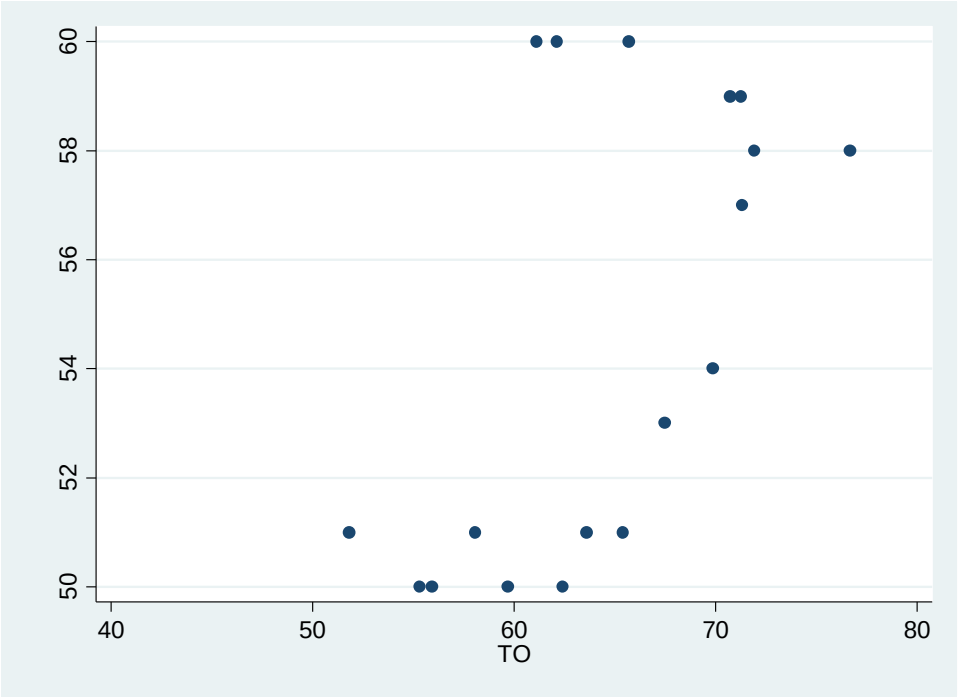

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا عن مخرجات برنامج STATA

من خلال المنحى نلاحظ أن هناك علاقة طردية لبن المتغيرين، حيث عند نسبة 50%، بلغت قيمة إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات 50 kcal/day، معى تزايد نسبة الانفتاح التجاري إلى 76% ارتفعت قيمة المتغير إلى kcal/day58 ، ومن خلال المنحنى نستنتج أن الانفتاح التجاري يؤثر ايجابا على إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات، وهذا ماتبين في مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، فكلما زاد الانفتاح التجاري ب10% ارتفع معدل إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات ب0.930 وحدة.

ومن خلال الإنفتاح التجاري يزداد اعتماد الجزائر على الإستيراد لتلبية جزء من الطلب المحلي على الحبوب والدرنات، وذلك نتيجة لزيادة الطلب على الأطعمة المتنوعة وتحسن القدرة الشرائية للمستهلكين، وإن تزايد استيراد المزيد من الحبوب والدرنات من الخارج يعني أن الجزائر تعتمد بشكل أكبر على المواد الخارجية لتلبية حاجياتها الغذائية.

خلاصة الفصل

عرفت قيمة الواردات الغذائية في الجزائر تطورا مستمرا، حيث توسعت دائرة الإستيراد وأصبحت معظم الواردات الغذائية في الوقت الحالي موادا لا يمكن الإستغناء عنها، أما قيمة الصادرات الغذائية فهي ضئيلة جدا مقارنة بما تطمح الجزائر لتحقيقه من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليص حجم الواردات.

تبين حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات نسبة الغذاء الذي يأتي من المحاصيل النباتية في تغذية الفرد، ويساعد على فهم مستوى التغذية واعتماد الفرد على مصادر محددة من الغذاء، وقد عرفت تغيرات خلال فترة الدراسة بنسبة مابين 50% إلى 60% في الجزائر.

أما بالنسبة لعدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر فنقصت نسبتهم من 2.5% إلى 1.10% خلال فترة الدراسة.

حققت الجزائر أعلى درجة من حيث القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بمجموع قدر ب 66.8% ، بتقدير معتدل ، ثم توفر الغذاء بمجموع 57.3 بتقدير معتدل، يليها الجودة والأمان بمجموع 54.7 بتقدير ضعيف، وأضعفها الأستدامة والتكيف بمجموع 54.2 بتقدير ضعيف.

مرت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بعدة مراحل، ابتداء بمرحلة التحرير الجزئي ثم المقيد، وصولا إلى التحرير الكلي.

تحتل صادرات الطاقة والمحروقات النسبة الأكبر من صادرات الجزائر، أما التركيبة السلعية للواردات، فسلع التجهيز الصناعي تستحوذ على ثلث الواردات الجزائرية، أما التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية نجد دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية تستحوذ على حصة أكثر من 50% و20%، سواء ما تعلق بالصادرات والواردات، و أما التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية نجد أن دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية استحوذت على حصة أكثر من 50% و 25% سواء بما تعلق بالصادرات أو الواردات.

يعبر مؤشر الإنفتاح التجاري عن حاصل قسمة مجموع التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في مائة، وقد عرف تغيرات في الجزائر، تراوحت ما بين 45% إلى 71%.

يؤثر الإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي بالإيجاب والسلب، أي هناك علاقة عكسية طردية بينهما، حيث يؤثر الإنفتاح التجاري على متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية سلبا وكذا متوسط إمدادات البروتين، بينما يؤثر إيجابا على تقلب إمدادات الغذاء للفرد وإمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والدرنات.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح ومعرفة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2002-2022، ولتوضيح مختلف جوانب الموضوع كان لزاما علينا في الفصل الأول التطرق إلى المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة، حيث قمنا بتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي، الذي يقصد به تمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات لفرص الوصول المادي والإجتماعي والإقتصادي إلى غذاء كاف ومأمون ومغذ، يفي باحتياجاتهم الغذائية، ويناسب أذواقهم الغذائية لحياة موفورة النشاط والصحة، كما تمكنا من إعطاء نظرة حول إتاحة الغذاء في الجزائر وتطوره من خلال مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، وعدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المستمدة من الحبوب والدرنات، كما تناولنا أيضا المفاهيم الخاصة بالإنفتاح التجاري التي من خلالها استنتجنا أن الإنفتاح التجاري يعبر عن تحرير التجارة الخارجية من خلال تسهيلات مقدمة من طرف الدولة، وتكلمنا أيضا عن تطور الإنفتاح التجاري، وذلك بدراسة تطور التجارة الخارجية الجزائرية.

ومن خلال هذا تم التوصل إلى معرفة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي، أما عن مدى تأثر الأمن الغذائي بالإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002-2022 فقد تم اللجوء إلى تحليل معطيات خاصة بمتغيرات الدراسة، ثم قمنا بحسابها إحصائيا باستخدام الإحصاء الوصفي ومصفوفة الإرتباط للمتغيرات وتحليل المنحنيات بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، بالإعتماد على STATA، حيث توصلنا في الأخير إلى النتائج التالية:

- من بين الأبعاد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة كان بعد الإستقرار الأقل تقدما، وهذا يعكس عدم الاستقرار السياسي، وكذا زيادة تقلبات الأسعار في الأغذية، والجزائر عرضة كذلك لعدم الإستقرار، باعتبار أنها تعتمد على الأسواق الدولية للأغذية.

- على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي، إلا أن مستوى الأمن الغذائي لازال غير كاف(دون المستوى)، نظرا لجمود بعض القطاعات وعدم مواكبتها للتطورات.

- حققت الجزائر أعلى درجة من حيث القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بمجموع قدر 66.8% بتقدير معتدل، ثم توفر الغذاء بمجموع 57.3% بتقدير معتدل، ويليها الجودة والأمان بمجموع 54.7% بتقدير ضعيف، وأضعفها الإستدامة والتكيف بمجموع 54.2% بتقدير ضعيف.

- انخفاض عدد ناقصي التغذية من إجمالي عدد السكان في الجزائر من 2.5% كمتوسط للفترة 2000-2002، لأقل من 1.10% بداية للفترة 2016-2018.

- تحتل صادرات المحروقات النسبة الأكبر من صادرات الجزائر، بنسبة مساهمة مايقارب 97% طوال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على هشاشة الإقتصاد الوطني أثناء الصدمات النفطية، مثل أزمة 2008، 2014، والأزمة الصحية كوفيد 19.

– نجد أن دول الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية تستحوذ على حصة أكثر من 50% و25%، سواء ما تعلق بالصادرات والواردات.

– توجد علاقة طردية وعكسية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي، حيث يؤثر الإنفتاح التجاري إيجابا على متغيرين (تقلب إمدادات الغذاء للفرد و إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات)، ويؤثر بالسلب على (متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية ومتوسط إمدادات البروتين).

إختبار صحة الفرضيات:

– لما يكون البلد أكثر انفتاحا يتحسن أمنه الغذائي، فمن خلال دراستنا لتطور الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر، يتبين أنه لما كانت نسب الإنفتاح مرتفعة تكون نسب مؤشرات الأمن الغذائي (متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية ومتوسط إمدادات البروتين) مرتفعة، وعند انخفاض نسب الإنفتاح انخفضت نسب المتغيرين، وهذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى.

– هناك علاقة طردية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر، حيث عند دراسة العلاقة بين الإنفتاح و(تقلب إمدادات الغذاء للفرد و إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات) وجدنا أن هناك ارتباطا طرديا، وهذا مايؤكد صحة الفرضية الثانية.

– هناك علاقة عكسية بين الإنفتاح التجاري والأمن الغذائي في الجزائر، حيث من خلال دراسة علاقة الإنفتاح التجاري بمتوسط (متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية ومتوسط إمدادات البروتين) وجدنا أن هناك هناك ارتباطا عكسيا، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

– يؤثر الإنفتاح التجاري تأثيرا إيجابيا على الأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراستنا تبين أن التأثير يكون إيجابيا وسلبيا، حيث كلما زاد الإنفتاح التجاري انخفض متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية و ومتوسط إمدادات البروتين تأثيرا سبيا، بينما يؤثر إيجابا على تقلب إمدادات الغذاء للفرد و إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات، وهذا ما ينفي الفرضية الرابعة.

التوصيات:

– يجب النظر للإنفتاح التجاري كبديل للتدابير الزراعية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي، لأن القيامة المضافة الزراعية والإنتاجية الزراعية من العوامل الأخرى التي تعزز الأمن الغذائي.

– على الحكومة الجزائرية توسيع الصادرات نحو الخارج بشكل أكبر، وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، من أجل رفع مؤشر الإنفتاح التجاري.

– تقديم الدعم المادي والمعنوي للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الفلاحي، لما لها من أثر إيجابي في القضاء على الفقر والجوع.

– تبني وتنفيذ سياسات زراعية وطنية بديلة عن السياسات المتبعة سابقا، والتي من خلالها يمكن الرفع من الأمن الغذائي وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– تكون دراسة مستقبلية تدعم هذه النتائج التحليلية بنماذج قياسية و دراسة الأثر باعتماد بيانات أكثر حداثة.

– التأثيرات البيئية للإنفتاح التجاري على الأمن الغذائي من خلال تحليل السياسات والتدابير البيئية للحفاظ على الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الغذائي.

– التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والتحديات المحتملة للأمن الغذائي، دراسة حالة الدول النامية.

– تحليل تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في ظل الإنفتاح التجاري: دراسة حالة لتأثير التغيرات المناخية المتزايدة على إنتاج الغذاء وأمنه في البلدان المفتوحة تجاريا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاته، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- خير الدين تواتي، الأمن الغذائي العالمي، الإستراتيجيات والتهديدات، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي1945، قالمة، 2019/2018.
- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع ، وهران، ط1، 2006.
- عبد الغفور ابراهيم أحمد، الأمن الغذائي، مفهومه، قياسه، متطلباته، عمان، دار آمنة للنشر ، 2014.
- عبد القادر رزيق، المخامدي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- فراس عباس البياني، الأمن البشري والزيف، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.
- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، الإسكندرية، 2008.
- محمد خضر، إدارة المنتج والعلاقة التجارية، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، 2020.
- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سينار كابيتال، 2012.

مصطفى عطية جمعة، الإسلام والتنمية المستدامة، ط1، شمس للنشر والإعلام، مصر، 2017.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- أمينة بن خزناجي، يوسف بركان، دور التكامل الإقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20012-2013.
- حداد بساطي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020 ص05.
- خيرية عبد الفتاح عبد العزيز، علاقة نسب الصرف بنسب الإكتفاء الذاتي، أطروحة دكتوراة، جامعة الزقازيق، مصر.
- درايدي وداد، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإتصادي، دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، 2020/2019.

– سداوي نورة، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لفترة 1980–2014، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران2، 2019/2018.

– صعاينة نورهان، عزاري فاطمة الزهراء، التجارة العالمية والأمن الغذائي، الروابط والتأثيرات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945.

– عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019/2018.

– عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص44.

– عدة محمد، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر،دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2022، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحاميد بن باديس، مستغانم، 2023/2022.

– فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، 200–2012، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، 2013.

– كمال حويشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

– كينه عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020–2021.

– لرقم جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2006.

– محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2017/2016.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

– أحمد جابة، الأمن الغذائي والتنمية – حالة الجزائر–، مجلة التواصل، جامعة عنابة، عدد 20، ديسمبر 2007.

– المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، الأمن الغذائي العربي، مجلد 5، عدد 1، القاهرة، 1997.

– بلحواس سليمة، نشاد حكيم، دراسة الأثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر لفترة 1980–2021، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد9، 2024.

– بن زكي بن علو مديحة، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري– التجارة الخارجية من التقيد إلى التحرير–، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد4، عدد3، 2019.

– بوجمعة عثمان وملوك بلال، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر للفترة 2001–2016، مجلة الحوار الفكري، مجلد 11، عدد12، 2016.

– بوقطف محمد حبيب، محرز الله كريم، تحقيق الأمن الغذائي وفق استمرارية نظام المستعمرات الفلاحية في التشريع الجزائري، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد11/2.

– حداد بسطالي، وعبد القادر نويبات، أثر الإنفتاح التجاري على نمو الإقتصادي في الجزائر، للفترة 1990–2018، دراسة قياسية، مجلة دراسات العدد االاقتصادي، العدد1، 2020.

– عبد الحميد بن شيخ، تدوين المؤسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاختراق الأسواق الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد1، العدد34، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2018.

– مراد تهتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990–2013، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، عدد2، 2016، ص240.

– نصيرة أحمد وآخرون، أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970–2017، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول المناجمنت المالية والاقتصاد المستدام، الطبعة الثالثة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 2019.

– نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، جامعة قسنطينة 2 وجامعة باتنة، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 10، عدد 1، 2023.

– يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2018.

رابعا: التشريعات القانونية

المادة 03 من القانون رقم 08–16 المؤرخ في 1 شعبان عام 1429 الموافق ل 3 أوت 2008، الدي يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية الجزائرية.

خامسا: تقارير

– المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007.

- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية للأمم المتحدة، بيروت، 2020.
- فريق الخبراء رفيع المستوى، الأمن الغذائي والتغذية، سردية عالمية 2030، 2021.

المراجع باللغة الأجنبية

Aghion P, Howitt P. (1990). A model of growth through creative destruction. National Bureau of Economic Research Cambridge.

Baylis, K.; Fulton, M.E. The Political Economy of Export Restrictions: The Case of Vietnam andIndia. In Food Security in a Food AbundantWorld.

Clapp,J Food self-sufficiency: Making sense of it, and when it makes sense. Food Policy 2017 , 66.

Daniel Rouget F,(2006-2009) Les politiques commerciaes,CP de SES.

Ethier WJ. National and international returns to scale in the modern theory of international trade. Am Econ Rev. 1982;72(3).

Fusco G, Coluccia B, De Leo F. Effect of trade openness on food security in the EU: a dynamic panel analysis. Int J Environ Res Public Health. 2020.

Fusco, G.; Coluccia, B.; Leo, F.D. Effect of trade openness on food security in the EU.

Fahmi Alamil Huda. The impact of trade openness, tariffs and globalization on food security in the ASEAN region, Paraguay.

Global food security index 2022, Economist impact,country report Algeria,2022.

Gnedeka, K. T., & Wonyra, K. O. (2023). New evidence in the relationship between trade openness and food security in Sub-Saharan Africa. Agriculture & Food Security, 12(1).

Grossman GM, Helpman E. (1993). Innovation and growth in the global economy. MIT press.

Guerrieri P, Caffarelli FV. Trade openness and international fragmentation of production in the European Union: the new divide? Rev IntEcon. 2012;20(3).

Hoddinott,J; Yohannes,Y. Dietary Diversity as a Food Security Indicator, Foo and Nutrition .2002.

Ibok,O.W.;Osbahr, H.;Srinivasan, C .Advancing a new index for measuring household vulnerability to food insecurity. Foed Policy 84. 2019

Kendall HW, Pimentel D. Constraints on the expansion of the global food supply. Ambio. 1994;23(3).

Lofgren,H;Richards,A. Food Security,Poterty,and Economic Policy in the Middle Ea st and North Africa2003.

Pirani, S.L;Arafat, H.A .Interplay of food security, agriculture and tourism

within GCC countries. Glob. Food Secur. 2016

Runge, C., Senauer, B., Pardey, P.G., Rosegrant, M.W., 2003. Ending Hunger in Our Lifetime: Food Security and Globalization. DC, International Food Policy Research Institute, Washington.

Smith MR, Micha R, Golden CD, Mozaffarian D, Myers SS. Global expanded nutrient supply (GENuS) model: a new method for estimating the global dietary supply of nutrients.

Stephen D, Safdar M,Elhab F. Liberalizing Food Trade and Enhancing Food Security – Partial Equilibrium Model Simulation for Selected Countries –.

Smith,VH,Glauber,JW. Trade,Policy,and food security. Agric.Ecom.2020. Wacziarg, R., Welch, K., 2008. Trade liberalization and growth: new evidence. World Bank Econ. Rev. 22 (2).

Winters, A., McCulloch, N., McKay, A., 2004. Trade liberalisation and poverty: the evidence so far. J. Econ. Lit. XLII.

Yanikkaya H. Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation. J Dev Econ. 2003;72(1).

Zhang X, Xu N, Zhao D, Liu C. The effect of trade openness on the relationship between agricultural technology inputs and carbon emissions: evidence from a panel threshold model. Environ Sci Pollut Res.2021;28(8).

Zhilu Sun, Defeng Zhang .The Impact of Trade Openness on Food: A Case Study of Central Asia in Central Asia.

المواقع الإلكترونية

البنك الدولي، ماهو الأمن الغذائي، الموقع الإكتروني الرسمي:
www.albankaldauli.org/ar/topicculture/brief/food-security-update/whetisfood-security

المديرية العامة للجمارك على الموقع: https://www.douane.gov.dz

بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/ar

موقع الفاو: https://www.fao.org/faostat/en/#home

الملاحق

الملحق رقم (1) : تطور قيمة الواردات الغذائية بالنسبة إلى إلى إجمالي واردات الجزائر خلال الفترة 2002-2021

السنة	الواردات الغذائية (مليار دولار)	اجمالي الواردات (مليار دولار)	النسبة (%)
2002	2572	12010	21.42
2003	2516	13322	18.89
2004	3385	17954	18.85
2005	3374	19857	16.99
2006	3572	20681	17.27
2007	4722	26350	17.92
2008	7499	37990	19.74
2009	5580	37400	14.92
2010	5696	38885	14.65
2011	9261	46927	19.73
2012	8483	51569	16.45
2013	9013	54984	16.39
2014	10550	59670	17.68
2015	8946	52649	16.99
2016	7855	49437	15.89
2017	8069	48076	16.78
2018	8199	47589	17.23
2019	7694	43806	17.56
2020	7723	35421	21.80
2021	8877	37405	23.73

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير و إحصائيات بنك الجزائر

www.bank-of-algeria.dz/ar

الملحق رقم (2): تطور قيمة الصادرات الغذائية ونسبتها الى اجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2002-2021

السنة	الصادرات الغذائية (مليون دولار)	اجمالي الصادرات (ملياردولار)	النسبة (%)
2002	35	18700	0.19
2003	47	24469	0.19
2004	66	32217	0.20
2005	67	46334	0.14
2006	73	54740	0.13
2007	91	60590	0.15
2008	118	78590	0.15
2009	109	45180	0.24
2010	315	57091	0.55
2011	355	72888	0.49
2012	315	71736	0.44
2013	404	64793	0.62
2014	323	59996	0.54
2015	238	34566	0.69
2016	328	29311	1.12
2017	350	34569	1.01
2018	373	41115	0.91
2019	408	35312	1.16
2020	437	21925	1.99
2021	576	38558	1.49

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقاريرو إحصائيات بنك الجزائرwww.bank-of-algeria.dz/ar

الملحق رقم (3) : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2002- 2022

الوحدة : مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	طاقة ومحروقات	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيزات الصناعية	سلع التجهيزات الفلاحية	سلع استهلاكية
2002	35	18091	51	551	50	20	27
2003	48	23939	50	509	30	1	35
2004	59	31302	90	571	47	/	14
2005	67	45588	134	656	36	/	14
2006	73	53608	195	828	44	/	43
2007	92	59605	153	988	44	/	34
2008	121	77192	340	1390	69	/	34
2009	113	44411	170	692	25	/	49
2010	305	56143	165	1089	27	/	33
2011	357	71662	162	1495	36	/	16
2012	314	70571	167	1519	30	/	18
2013	402	63662	108	1608	25	/	18
2014	323	58326	110	2350	15	2	10
2015	239	33081	105	1685	17	/	11
2016	327	27916	48	1299	53	/	18
2017	349	33203	73	1410	78	/	20
2018	373	38897	93	1662	90	/	35
2019	408	33244	96	1445	83	/	36
2020	437	20016	71	1287	77	/	37
2021	576	34058	182	3468	188	1	63
2022	161	25285	129	2723	25	1	33

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات من النشرة الإحصائية الثلاثية تقارير للبنك الجزائري على الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz

الملحق رقم (4) : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من 2002- 2022

الوحدة : مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	طاقة ومحروقات	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيزات الصناعية	سلع التجهيزات الفلاحية	سلع استهلاكية
2002	2740	145	562	2336	4423	148	1655
2003	2678	114	689	2857	4955	129	2212
2004	3597	173	784	2645	7139	173	2497
2005	3587	212	751	4088	8452	160	3107
2006	3800	244	843	4934	8528	96	3011
2007	4954	324	1325	7105	10026	146	3752
2008	7796	595	1378	9154	15434	86	5036
2009	5863	549	1201	10165	15140	234	6145
2010	6027	945	1406	9944	15573	330	5987
2011	9805	1164	1776	10431	15961	229	7944
2012	9023	4955	1839	10629	13604	329	9997
2013	9572	4356	1766	10810	15745	449	12205
2014	11005	2851	1884	12470	18906	657	10287
2015	9329	2352	1508	11512	16593	479	9773
2016	8224	1292	1559	11482	15394	501	8275
2017	8438	1992	1528	10985	13992	611	8513
2018	8199	977	1814	10468	12824	537	9312
2019	7964	1369	1921	9840	10845	437	7934
2020	7723	890	2199	7614	8697	198	5577
2021	8877	513	3401	7313	9158	247	6498
2022	5080	309	2190	4765	4152	102	2718

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات من النشرة الإحصائية الثلاثية تقارير للبنك الجزائري على الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz

الملحق رقم (5) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020

الوحدة: مليون دولار

	الإتحاد الأروبي	منظمة التعاون الإقتصادي	دول أروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	دول آسيا	أقيانوسيا ودول المحيط الهادي	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية
2002	12100	4602	130	951	456	38	248	250	50
2003	14096	7098	296	1235	529	/	327	248	07
2004	18325	10068	174	1480	699	/	604	337	26
2005	25593	14963	15	3124	1218	/	621	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	/	591	515	14
2007	26833	25385	7	2596	4004	/	479	760	42
2008	41246	28614	10	2875	3786	55	797	1626	365
2009	23186	15326	7	1841	3324	/	564	857	93
2010	28009	20278	10	2620	4082	/	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	/	958	2073	62
2013	42773	12202	51	2965	4241	/	869	2749	67
2014	40378	10344	98	3183	5060	/	648	3065	110
2015	25801	5428	37	1575	2562	57	628	1607	92
2016	17221	6945	80	1943	2197	/	416	1173	51
2017	20291	6496	63	2473	3321	/	749	1268	102
2018	23654	6950	40	2660	5351	/	712	1669	132
2019	20428	/	56	3884	9217	/	217	1788	164
2020	13395	/	113	1537	6823	/	188	1493	247

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات من النشرة الإحصائية الثلاثية تقارير للبنك الجزائري على الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz

الملحق رقم (6) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2002-2020

الوحدة: مليون دولار

	الإتحاد الأروبي	منطقة التعاون الإقتصادي	دول أروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	دول آسيا	أقيانوسيا ودول المحيط الهادي	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية
2002	6732	2485	757	385	940	127	366	127	97
2003	7954	2242	855	567	1206	47	418	120	125
2004	10097	3071	1097	1166	1952	56	525	169	175
2005	11219	3506	1088	1248	2504	/	387	217	148
2006	11729	3738	777	1281	3055	/	493	235	144
2007	14427	5363	715	1672	4318	/	621	289	231
2008	20985	7245	659	2179	6916	2	705	395	395
2009	20772	6435	728	1866	7574	/	1089	478	350
2010	20704	6519	388	2380	8280	/	1262	544	396
2011	24616	6219	579	3931	8873	/	1760	691	578
2012	26333	6160	1652	3590	9538	/	1555	807	741
2013	28582	6958	1213	3468	10596	/	2416	1023	596
2014	29684	8436	886	3815	12619	/	1962	738	440
2015	25344	7353	1220	2818	11830	/	1912	674	350
2016	22472	6249	936	2857	11709	/	1927	701	238
2017	21099	5942	1910	3209	12345	/	1541	588	186
2018	18563	5837	1542	3546	11557	/	1904	546	166
2019	18563	/	1683	5635	14087	/	1209	332	425
2020	14813	/	1851	5348	10702	/	1112	228	337

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير إحصائية التجارة الخارجية للجزائر لسنوات مختلفة ، المديرية العامة للجمارك على الموقع: http/www.douane.gov.dz

الملحق رقم (7) : تقلب إمدادات الغذاء للفرد و إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات

Country	Year	Avr diet eng sup_perc	Av_prot sup	Sharediet_ensup cer roots	Av diet en day	TO
Algeria	2002	129	79.4	60	2324	61.13417
Algeria	2003	130	81.4	60	2333	62.12477
Algeria	2004	130	83	60	2340	65.70142
Algeria	2005	131	83.3	59	2345	71.2786
Algeria	2006	132	83.3	59	2347	70.73001
Algeria	2007	133	83	58	2348	71.93813
Algeria	2008	135	84	58	2347	76.68452
Algeria	2009	136	85.4	57	2343	71.32433
Algeria	2010	139	87	54	2338	69.86666
Algeria	2011	142	88.7	53	2332	67.4743
Algeria	2012	145	89.7	51	2325	65.40498
Algeria	2013	147	90.7	51	2318	63.61082
Algeria	2014	148	90.7	50	2311	62.41432
Algeria	2015	149	90.7	50	2305	59.69513
Algeria	2016	149	89.6	50	2299	55.92567
Algeria	2017	149	89.3	50	2294	55.3214
Algeria	2018	149	89.7	51	2291	58.06556
Algeria	2019	150	90	51	2289	51.80974
Algeria	2020	151			2289	45.33066

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على البيانات، أنظر الصفحة 55 ، باستعمال برنامج STAT